

«سنة أيام ويوبيل
سنوات» - الرواية اليمينية
لحرب حزيران ١٩٦٧

إسرائيل تسعى إلى
التأثير على التسوية
حول مستقبل سورية

المنتهد

الثلاثاء ٤/٤/٢٠١٧م الموافق ٧ رجب ١٤٣٨هـ العدد ٣٩٨ السنة الخامسة عشرة

صفحة (٦) ة

صفحة (٥) ة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

«تسويق الضم»:

نحو «يوبيل» احتلال ١٩٦٧

بقلم: أنطوان شلحت

تشكل المقالة المنشورة في الصفحة الخامسة من هذا العدد، نموذجاً لأهم المدايل التي سينطوي عليها إحياء إسرائيل ذكرى مرور نصف قرن على الاحتلال سنة ١٩٦٧ بعد شهرين. ومع أن المقالة تعكس وجهة نظر اليمين الإسرائيلي التقليدي، الجابوتنسكي، إلا إنها تتقاطع مع مقاربات معظم سائر ألوان الطيف السياسي.

ولعل المدلول الأهم هو ما يمكن اعتباره بمثابة «تسويق الضم»، من خلال الدعوة إلى عدم ترك مسألة أراضي الضفة الغربية وتوحيدها أراضي ما يعرف بـ «مناطق ج» كمسألة خلافية مفتوحة للمفاوضات، وطرح مسألة «الحق التاريخي للشعب اليهودي في هذه المناطق بصورة حازمة على بساط البحث»، وهو «الحق الذي يجب أن يتغلب ويتفوق على أي حق آخر للسكان الأصليين غير اليهود في بقاع هذا البلد». كما تؤكد، وتحت المقالة على عدم الاكتفاء بالتركيز على المصلحة الأمنية الإسرائيلية، بالرغم من أنها تعتبر مصلحة مهمة في حد ذاتها، نظراً إلى أن المجتمع الدولي الذي يتفهم المطالب الأمنية لإسرائيل، يربطها بالانسحاب إلى خطوط العام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية.

في مجزء هذا الكلام ما يعيد حرب حزيران ١٩٦٧ إلى سياقها ضمن المشروع الكولونيالي الصهيوني. وفي واقع الأمر، فإن هذا السياق على وجه التحديد لم يكن خافياً عن أعين باحثين كثيرين بمن في ذلك باحثون إسرائيليون تقديرون.

وقد يكون أبرز هؤلاء الباحثين الإسرائيليين النقاد، عالم الاجتماع غرشون شافير الذي كتب دراسة حول تلك الحرب ظهرت قبل نحو ربع قرن في كتاب «المجتمع الإسرائيلي: وجهات نظر نقدية» (١٩٩٣).

ووفقاً لما يقوله شافير، شكلت حرب حزيران ١٩٦٧ إشارة البداية أو بمنزلة فاتحة نحو مزيد من تطرف المشروع الكولونيالي الصهيوني في فلسطين. فبعد هذا التاريخ أصبحت الطريق سالكة أمام الإقدام على تنحية ما أسماه «نموذج الاستيطان الكولونيالي الجرجزا» وهو نموذج جرى تطبيقه ضمن تخوم «الخط الأخضر» تمشياً مع ظروف يمكن اعتبارها «خاصة» تعود أساساً إلى الصلة بين عنصر الجغرافيا والديموغرافيا في سيرورة هذا المشروع - واستبداله بنموذج استيطان (كولونيالي) آخر يستند إلى سيطرة مجموعة المستوطنين اليهود على السكان المحليين، أو إلى طرد هؤلاء السكان من جميع المناطق

الخاضعة لسيطرة المستوطنين. بكلمات أخرى انقطعت الصلة أو

الرابطة بين المركب الديموغرافي وبين المركب الجغرافي، والتي كانت

بمثابة قيد على عملية الاستيطان الكولونيالي الصهيوني في إحدى

مراحلها. وما أتاح إمكان ذلك، طبيعة الحال، هو السيطرة على تلك

المنطقتين (الضفة الغربية وقطاع غزة) بصورة عسكرية والتفوق

العسكري لإسرائيل، الأمر الذي كان المستوطنون (اليهود) مفتقرين

إليه في فترة ما قبل إقامة الدولة، أي ما قبل سنة ١٩٤٨. وهكذا فإن

«نموذج الاستيطان الطاهر المحدود» أخذ يخلو مكانه بنموذج آخر

هو «الاستيطان الطاهر المطلق»، والذي كانت منظمة «غوش إيمونيم»

الاستيطانية المتطرفة أول من بدأ بتطبيقه في المناطق الفلسطينية

المحتلة سنة ١٩٦٧. وسوية مع هذا التطور بدأ يتشكل تشابه واضح

بين الاستيطان الكولونيالي الإسرائيلي في المناطق المحتلة منذ سنة

١٩٦٧، وبين حركات استيطان كولونيالية أوروبية سابقة في مناطق

متعددة من العالم.

ويرجع مصدر التناقض الأيديولوجي- السياسي، الذي حدث في

المجتمع الإسرائيلي بدءاً من سنة ١٩٦٧ في شأن الخلاف بين المناطق

الفلسطينية التي احتلت في تلك السنة، إلى خلاف بين مؤيدي

نموذجين مصغرين مختلفين للسياسة الكولونيالية إزاء نموذج

الاستيطان الطاهر: هناك من جهة مؤيدو النموذج الطاهر المحدود،

الذين هم على استعداد للتنازل عن مناطق جغرافية في مقابل

تحقيق «التجانس الإثني»، ومن جهة أخرى هناك مؤيدو النموذج

الطاهر المطلق، الذين يطعمون في الانتشار على كل المناطق

الجغرافية، مفترضين أن السكان الفلسطينيين بالإمكان السيطرة

عليهم أو طردهم، بكلمات أخرى، فإن الخلاف هو بين الذين يؤيدون

الخصوصية- المصرية اليهودية وأن بأصناف مختلفة، لا بين مؤيدي

هذه الخصوصية- المصرية وبين معارضها جملة وتفصيلاً.

وعملياً فإن حكومات إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧، بدءاً بالحكومات التي

كانت برئاسة حزب «العمل»، ألفت تقسيم «أرض إسرائيل» (فلسطين)

الذي نشأ بعد حرب سنة ١٩٤٨، و«برنامج أون»، الذي شكّل هادياً

ومرشداً للمبادرات الاستيطان من طرف حزب «العمل» بعد حرب حزيران،

أعدت تحت تأثير تدوين الحسابات الديموغرافية- الجغرافية القديمة

لحركة العمل، وكانت غاية هذا البرنامج هي ترسيخ وجود إسرائيلي

ثابت في المناطق الإستراتيجية في الضفة الغربية، من خلال شمل

حد أدنى من السكان الفلسطينيين في تخوم المناطق المعزدة لأن

تبقى خاضعة لسيطرة إسرائيل، ولذا فقد تمحور البرنامج حول تشجيع

الاستيطان اليهودي في غور الأردن ذي الكثافة السكانية المنخفضة.

ومع ذلك، فإن إحدى الحكومات برئاسة حزب «العمل» صادقت على إقامة

المستوطنات «غير الشرعية» في منطقة «غوش عتسيون» والخليل (ومن

هذه المستوطنات ظهر، في فترة لاحقة، زعماء منظمة «غوش إيمونيم»

المنذورة). وبهذه المصادقة «انجزت» تلك الحكومة وراء سياسة توسع

إقليمية (جغرافية) بالتقسيم على أمد طويل، وجرى توسيع المناطق

المستعملة في «برنامج أون» بمقدار كبير، في سنة ١٩٧٣، عبر «برنامج

غليلي» الأكثر غلواً، وبشكل تدريجي حدثت نقلة كبيرة في المفاهيم

والتصورات السابقة بشأن المناطق الحدودية والاستيطان، بدءاً

بالاستيطان الأمني، مروراً بالاستيطان ذي الدوافع الدينية- المسيانية،

وانتهاءً باستيطان الأطراف غير الأيديولوجي.

وبرأي شافير، يمكن الوقوف على التغيير العبد الأثر في العلاقات

بين الإسرائيليين والشعب العربي الفلسطيني بعد سنة ١٩٦٧ من خلال

المجالات الثلاثة المهمة في أي عملية استيطان كولونيالية، وهي

مجالات الأرض والعمل والديموغرافيا.

يربط هذا التحليل مع ما يرد في المقالة المستجدة السالفة يتضح

أكثر فأكثر الحال الذي يخون نحوه المشروع الصهيوني في الوقت

الحالي، كما يتبين ما يتعين علينا أن نستنتجه في كل ما يتعلق

بمواجهته الآن وهنا.

استطلاع جديد: تراجع استعداد الإسرائيليين لقبول مبدأ «الأرض مقابل سلام»!

* في العام ٢٠٠٥ كان ٦٠٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيد فكرة الانسحاب أما اليوم فقد تراجعت هذه النسبة إلى ٣٦٪

* نحو ١٠٪ يقبلون بـ «التنازل» عن الحرم القدسي بينما ٨٣٪ يرفضون ذلك

* نحو ٧٩٪ يريدون بقاء القدس موحدة ونحو ٨١٪ يؤيدون بقاء السيادة الإسرائيلية على غور الأردن!



الاحتلال المستمر: عمق اجتماعي إسرائيلي للتكثيف بالفلسطينيين.

بقرارات سياسية. وعبر ٦٩٪ عن عدم قناعتهم بأن مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية ستقود إلى تسوية سياسية.

استطلاع آخر يؤكد أن الاغتراب والانقسام والكراهية أبرز سمات المجتمع الإسرائيلي

وفي استطلاع آخر أجرته شركة «ميدغام» ونشر أمس (الثنين) خلال مؤتمر

عقدته حركة إسرائيلية جديدة تهم بشؤون الداخل الإسرائيلي، رأى ٤٢٪

من السكان في إسرائيل أن الشرخ الأعمق في المجتمع الإسرائيلي هو بين

اليمين واليسار، واعتبر ٣٨٪ من اليهود أن اليساريين خطيرون، وقال

٤٣٪ إن سكان مدينة تل أبيب استعائليون، وقال ٤٢ر٨٪ إنهم يخافون

من العرب.

وأظهر الاستطلاع وجود انقسام حاد بين المجموعات المختلفة، وقال

٣٦٪ من اليهود إنهم لا يعرفون شخصياً أشخاصاً حريديم (يهود

متشددين دينياً)، وأكد ٣٨٪ من اليهود إنهم لا يعرفون مستوطنين.

كذلك قال ٤١٪ إنهم لا يعرفون شخصاً مسلماً، بينما قال ٥٠٪ من اليهود

من العرب.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرונوت» أن الحركة الإسرائيلية الجديدة

مع تدشين منظومة «مقلاع داود» المضادة للصواريخ متوسطة المدى

تحليلات إسرائيلية: الرد الإسرائيلي على تهديد الصواريخ والقذائف ما زال بعيداً عن أن يكون كاملاً!

مرتبطة بالأقمار الصناعية. وقال إن التقدم التكنولوجي الإسرائيلي يتيح نجاحاً حقيقياً في عملية اعتراض تهديدات من كل أنواع المدى، لكن ثمة اعترض مئات الصواريخ المختلفة المدى التي تطلق في كل يوم من أيام القتال؟.

وأشار إلى أن الرد في جزء منه على الأقل هو رد هجومي، وهذه الغاية

أجرى الجيش الإسرائيلي تدريبات ومانورات مختلفة في السنوات الأخيرة.

لكن هذا ليس كافياً. من هنا التشديد الذي يضعه وزراء وضباط كبار على

احتمال أن تقوم إسرائيل بضرب بنى استراتيجية في لبنان في حال نشبت

حرب. وقال إن هذه محاولة إسرائيلية لترسيخ الردع في مواجهة حزب الله

قبل الحرب، وكى توضح لهذا التنظيم وللحكومة اللبنانية على حد سواء، أن

أي ضربة قوية تصيب حيفا وتل أبيب سيؤدي عليها بضربة أقوى بمرات عديدة

في بيروت.

ورأى هرثيل أن دخول منظومة «مقلاع داود» إلى الاستخدام العملياتي

يكمل الطبقة التي كانت ناقصة في منظومة اعتراض الصواريخ والقذائف

الإسرائيلية. ومن المفترض أن توفر منظومة «مقلاع داود» رداً عملياً

على تهديدات متوسطة المدى، وهي بمثابة استكمال للطبقة العليا التي

بواسطتها تتعالج منظومة «حيثس» تهديد الصواريخ بعيدة المدى،

وللطبقة الأدنى التي من خلالها تعترض بطاريات «القبة الحديدية» صواريخ

قصيرة المدى نسبياً.

وأكد أن إعلان تحول «مقلاع داود» إلى منظومة عملية هو رسالة من

إسرائيل إلى دول المنطقة وفي طليعتها إيران، وهي تعلن من خلالها أنها

مستعدة لمواجهة جميع أنواع التهديدات من البعيدة المدى حتى القصيرة

المدى، وأنها ليست بحاجة إلى استغلال كامل طاقة منظومتي «حيثس» و«القبة الحديدية». من أجل مواجهة التهديدات المتوسطة المدى.

وأكدت عدة تحليلات إسرائيلية أن هذه المنظومة الجديدة تحسن بصورة

كبيرة قدرات الدفاع الإسرائيلية ضد الصواريخ لكنها لا توفر دفاعاً مطلقاً.

وكتب المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هرثيل أنه بالرغم

من تدشين «مقلاع داود»، فإن الرد الإسرائيلي على تهديد الصواريخ

والقذائف ما يزال بعيداً عن أن يكون كاملاً، وثمة شك في حدوث ذلك في

أحد الأيام.

وأضاف: بدايةً، هناك مشكلة اقتصادية، فالتكلفة الضخمة لصاروخ

اعتراضي (قاربة ١٠٠ ألف دولار في «القبة الحديدية»؛ وثلاثة ملايين دولار

لصاروخ «حيثس») لا تسمح بإطلاق صواريخ من دون حساب. والمعادلة

بسيطة - إذا كان حزب الله يحتفظ بقرابة ١٠٠ ألف صاروخ وحركة حماس

تملك بضعة آلاف، فمن الطبيعي وقت الحرب أن يسعى كلاهما إلى إغراق

منظومات الاعتراض الإسرائيلية بهدف عرقلة قيامها بمهامها بنجاح، وأن

يفرض على المؤسسة الأمنية سياسة إدارة مخاطر كي لا تبقى من دون

صواريخ اعتراضية.

وتابع: في غرة تبدو المشكلة محدودة، ووفقاً لتقديرات الاستخبارات

الإسرائيلية التي نشرت طوال سنوات، تملك المنظمات الفلسطينية عدداً

محدوداً من الصواريخ متوسطة المدى، الجزء الأكبر منها مرتجل ومحل

الضغ نظرًا إلى أن تهريب السلاح من إيران إلى القطاع تقلص كثيراً بسبب

الجهد المصري المبذول ضد التهريب، وهذه كميات تستطيع منظومة «القبة

الحديدية» مواجهتها من دون صعوبة. كما برز ذلك في اعتراض الصواريخ

التي أطلقت على غوش دان (وسط إسرائيل) خلال عملية «الجرف الصامد»

في ٢٠١٤.

وبرأي هذا المحلل فإن التحدي الأكبر والأكثر تعقيداً هو في الجبهة

الشمالية. فهناك يحتفظ حزب الله بترسانة كثيفة من الصواريخ والقذائف

المختلفة المدى، بينها صواريخ دقيقة موجهة بواسطة منظومات توجيه

أظهر استطلاع جديد للرأي العام في إسرائيل أجراه «المركز المقدسي للشؤون العامة والدولة» الذي يرأسه المدير العام السابق لوزارة الخارجية دوري غول، تراجعاً تدريجياً في استعداد الجمهور الإسرائيلي للموافقة على مبدأ «الأرض مقابل السلام» (أي مبدأ الانسحاب من المناطق المحتلة) في إطار أي اتفاق سلام يتضمن قيام دولة فلسطينية.

ووفقاً للاستطلاع الذي أجرته شركة «ميدغام» برئاسة خبيرة الاستطلاعات الدكتورة مينا تسييم، وشاركت فيه عينة تمثل الجمهور اليهودي في إسرائيل، في العام ٢٠٠٥ كان ٦٠٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيد فكرة الانسحاب، أما اليوم فقد تراجعت هذه النسبة إلى ٣٦٪ فقط. ونحو ١٠٪ يقبلون بـ «التنازل» عن الحرم القدسي الشريف بينما ٨٣٪ يرفضون ذلك، ونحو ٧٩٪ يريدون بقاء القدس موحدة، ونحو ٨١٪ يؤيدون بقاء السيادة الإسرائيلية على غور الأردن.

وبحسب الاستطلاع، فإن ٥٧٪ يرون أن على إسرائيل أن تسترط إقامة دولة فلسطينية بالسيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة في الدولة الفلسطينية. وقال ٨٨٪ إنهم لا يوافقون على انسحاب إسرائيلي من مناطق في الضفة الغربية تسيطر (أو تظل) على مطار بن غوريون، ورفض ٨٠٪ تسليم السيطرة الأمنية على مناطق تسيطر على الطريق رقم ٤٤٣، بين القدس وتل أبيب وتمر في أراضي الضفة. واعتبر ٥٧٪ أن سيطرة أمنية إسرائيلية لن تمنع هذه الفلسطينيين من حفر أنفاق باتجاه الأراضي الإسرائيلية. وترتفع هذه النسبة إلى ٨٥٪ في حال التوصل إلى تسوية سياسية من دون تواجد أمني إسرائيلي في الضفة.

وأشترط ٧١٪ أي اتفاق باعتراف السلطة الفلسطينية بإسرائيل على أنها «الدولة القومية للشعب اليهودي»، واعتبر ٨١٪ أن ثمة أهمية لأن تحافظ إسرائيل على «سيادتها» في الأغوار في أي اتفاق سياسي، بينما ادعى ٥٥٪ أنه لن يكون بإمكان إسرائيل الحفاظ على الأمن من جهة الجبهة الشرقية من دون السيطرة على الأغوار. وقال ٥٣ر٩٪ إن على إسرائيل اشتراط إقامة دولة فلسطينية كجزء من كونفدرالية مع الأردن.

وقال ٧٩٪ إن ثمة أهمية لبقاء القدس تحت سيادة إسرائيلية في أي اتفاق سياسي، بينما رفض ٥٩٪ تقسيم السيادة بين الأحياء العربية واليهودية في القدس من خلال اتفاق، واعترض ٦٨٪ على تقاسم صلاحيات في الأماكن المقدسة في المدينة، واعتبر ٦٥٪ أنه إذا كانت السيطرة بأيدي قوة دولية فإنه لن يكون بإمكان اليهود الوصول إلى أماكن مقدسة في القدس ليست تحت سيطرتهم، وقال ٨٣٪ إنهم يعارضون تسليم الحرم القدسي الشريف لسيادة فلسطينية.

وبحسب هذا الاستطلاع، يعتقد ٨٠٪ أنه في حالة الفوضى في الشرق الأوسط يحظر على إسرائيل الموافقة على تنازلات إقليمية. وقال ٦٩٪ إنهم لا يثقون بقوة دولية، أميركية أو متعددة الجنسيات، من أجل الحفاظ على أمن إسرائيل. وأيد ٦٢٪ رد فعل إسرائيلي على تأكيد «للأرهاب» وخرق اتفاقيات أوصلو من جانب السلطة الفلسطينية.

وصف ٦٥٪ من المشاركين في الاستطلاع أنفسهم بأنهم يمينيون،

بينما وصف ١٧٪ أنفسهم بأنهم ينتمون إلى كتلة اليسار. ووافق ٨٤٪ على

الزعم الخاطئ إنه ليس مهماً ماذا تفعل إسرائيل وإلى مدى تذهب باتجاه

تسوية مع الفلسطينيين، لأن العالم سيستمر في انتقاد إسرائيل. وقال

٦٣٪ إن على إسرائيل تجاهل الانتقادات الدولية لها في كل ما يتعلق

بالدخول إلى الخدمة بعد ذلك ظهر اليوم، وأكد أن الحكومة ملتزمة

بشكل مطلق بضمان أمن السكان الإسرائيليين وأنها في هذا السياق تعمل

بشكل ممنهج على تعزيز قدرات إسرائيل الهجومية ضد أعدائها وبالتالي

تعمل أيضاً بشكل ممنهج على تعزيز قدراتها الدفاعية.

وأشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ظهر الأحد، أشرف فيها إلى أن منظومة «مقلاع

داود» ستدخل إلى الخدمة بعد ذلك ظهر اليوم، وأكد أن الحكومة ملتزمة

بشكل مطلق بضمان أمن السكان الإسرائيليين وأنها في هذا السياق تعمل

بشكل ممنهج على تعزيز قدرات إسرائيل الهجومية ضد أعدائها وبالتالي

تعمل أيضاً بشكل ممنهج على تعزيز قدراتها الدفاعية.

وأشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ظهر الأحد، أشرف فيها إلى أن منظومة «مقلاع

داود» ستدخل إلى الخدمة بعد ذلك ظهر اليوم، وأكد أن الحكومة ملتزمة

بشكل مطلق بضمان أمن السكان الإسرائيليين وأنها في هذا السياق تعمل

بشكل ممنهج على تعزيز قدرات إسرائيل الهجومية ضد أعدائها وبالتالي

تعمل أيضاً بشكل ممنهج على تعزيز قدراتها الدفاعية.

وأشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ظهر الأحد، أشرف فيها إلى أن منظومة «مقلاع

داود» ستدخل إلى الخدمة بعد ذلك ظهر اليوم، وأكد أن الحكومة ملتزمة

بشكل مطلق بضمان أمن السكان الإسرائيليين وأنها في هذا السياق تعمل

بشكل ممنهج على تعزيز قدرات إسرائيل الهجومية ضد أعدائها وبالتالي

تعمل أيضاً بشكل ممنهج على تعزيز قدراتها الدفاعية.

وأشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ظهر الأحد، أشرف فيها إلى أن منظومة «مقلاع

داود» ستدخل إلى الخدمة بعد ذلك ظهر اليوم، وأكد أن الحكومة ملتزمة

بشكل مطلق بضمان أمن السكان الإسرائيليين وأنها في هذا السياق تعمل

بشكل ممنهج على تعزيز قدرات إسرائيل الهجومية ضد أعدائها وبالتالي

تعمل أيضاً بشكل ممنهج على تعزيز قدراتها الدفاعية.

وأشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ظهر الأحد، أشرف فيها إلى أن منظومة «مقلاع

داود» ستدخل إلى الخدمة بعد ذلك ظهر اليوم، وأكد أن الحكومة ملتزمة

بشكل مطلق بضمان أمن السكان الإسرائيليين وأنها في هذا السياق تعمل

بشكل ممنهج على تعزيز قدرات إسرائيل الهجومية ضد أعدائها وبالتالي

تعمل أيضاً بشكل ممنهج على تعزيز قدراتها الدفاعية.

وأشار رئيس الحكومة الإسرائيلية ظهر الأحد، أشرف فيها إلى أن منظومة «مقلاع

داود» ستدخل إلى الخدمة بعد ذلك ظهر اليوم، وأكد أن الحكومة ملتزمة

تغطية خاصة

«جائزة إسرائيل» - أداة لحشد «الإجماع القومي» ومعول للاستيطان!

كتب هشام نفاع:

الزبوة الجديدة المتأوبة!

مرة أخرى ثارت زبوة قصيرة الأمد، ولكن عميقة الجذور، حول اختيار الفائزين بـ"جائزة إسرائيل". هذه المرة كان في مركز الأسمم والتجاذبات السياسية والإعلامية رسام ارتكب خطيئة المشاركة في اجتماع عام ضد جناح اليمين، وقول جملة واحدة إشكالية، فعلا، لم تحسم مصير استحقاقه الجائزة فحسب، بل هناك من يقدر أنه كان لها تأثير جذي في تحديد نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.

وهذا ليس لقوة القول وبلاغته، بل لشدة الصدى الذي اهتم أصحاب المصالح السياسية بجعله يتردد دون توقف وفي سياق محدد؛ فنان يساري من تل أبيب هاجم الطوائف الشرقية اليهودية في بطن التدين الرخوة.

تعزف الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) "جائزة إسرائيل" على

أنها "جائزة مرموقة تمنحها دولة إسرائيل في تشكيلة واسعة من المجالات، ويتم تقديمها لمستحقيها عادة يوم الاستقلال في اورشليم خلال حفل رسمي بمشاركة زعماء الدولة، لكن أسماء الفائزين تُعلن قبل ذلك الحين بشهور. بدأ إعطاء الجائزة عام ١٩٥٣ بمبادرة وزير التربية والتعليم آنذاك". وينسب الرساميون الإسرائيليون قيمة خاصة لموعد تسليم الجائزة لأنه "يشهد على العلاقة الداخلية العضوية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الروحي".

إن القصة المناوبة لهذا العام كالتالي؛ شارك الرسام المعروف في إسرائيل يائير غاربوز في عشية الانتخابات عام ٢٠١٥ في اجتماع ذي طابع انتخابي، بوصفه "شخصية يسارية مخضرمة، وكاتباً ورساماً لم يخف آراءه السياسية في أية مرحلة"، كما وصفته صحيفة "يديعوت أحرونوت". وقد ألقى خطاباً أراد فيه مهاجمة شريحة معينة من مؤيدي اليمين في إسرائيل، لكن صياغة بعض جملة تركت مجالاً لتأويله، خصوصاً لدى أصحاب المآرب والمصالح، كمن يوجه نقده لجمهور المتدينين اليهود، والشرقيين منهم خصوصاً. كانت الجملة القاصمة تلك التي انتقد فيها "مقنلي الخبز والتأمم والراكعين على مزارات القديسين".

"الخطاب الذي ألقاه غاربوز نجح بجعل معسكره نفسه أيضاً ("اليسار الصهيوني" - الكاتب) يقوم عليه، وهو يعتبر أحد الأحداث التي أثرت على معركة الانتخابات الأخيرة وأحد العوامل في هزيمة اليسار الكبرى"، كما كتبت صحيفة "يديعوت أحرونوت".

يمين يلعب على وجح مستضعفين

بعد نحو سنتين على حادثة الخطاب رشح غاربوز من رشحه لنيل "الجائزة" لكن كان هناك من لم ينس. ليس المقصود هنا من لم ينس الإهانة، وهناك بالتأكيد من شعر بها، وهو حق مطلق لمن هم هكذا فعلاً؛ بل المقصود أولئك الذين اختاروا التذكر والتذكير بين من اتقنوا المتاجرة بتلك السلعة الثمينة؛ رسام من تل أبيب النخبوية الليبرالية يهاجم شريحة مواطنين متينة الملامح المشتركة لهويتها، وتشكل جزءاً أساسياً في الطبقة المسحوقة التي تعرضت للقمع من قبل النخب اليهودية البيضاء، على مز عقود منذ إقامة دولة إسرائيل. إنها الشريحة التي عرف زعيم "الليكود" التاريخي منحيم بيغن كيفية اللعب بنجاح على وتر مشاعرها

الحقيقية بالألم والحرمان والتمييز، وتوجيهها بهاء واستعلاء نحو خندقه السياسي؛ خندق الخصم التاريخي لمن حكم إسرائيل حتى أواخر السبعينيات، أي ما يعرف بـ "حركة العمل". وهكذا، فمُنذ ١٩٧٧ استحوّل تلك الشرائح إلى مخزون اليمين الانتخابي الأساس، وضحيتة الأساس أيضاً. ربما يصح القول في هذا الباب؛ مثلما في حالة العديد من المجتمعات المعاصرة حيث يلعب اليمين بكل لؤم على وجح المستضعفين، فيؤلبهم على أساس مشاعر الخوف ثم العدا، ليس لانتشالهم من أسفل السلم الاجتماعي-الاقتصادي، بل كي يجعلهم سلمه للأعلى، أي للسلطة.

تقول "يديعوت أحرونوت": "بعد سنتين على خطاب غاربوز المشار إليه، يدفع الرسام الثمن - ومع الفائدة أيضاً. لقد علمنا أن وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت منع مؤخرًا مقترح منح جائزة إسرائيل ليائير غاربوز". ونقلت عن الرسام رداً فورياً أولياً عبّر فيه عن "سعادته بعدم تلقي الجائزة" من هذا الوزير. ولاحقاً سيقول الرسام: "لم يمنع بينيت منحي الجائزة بل إن اللجنة المفوضة لم تتوصل إلى موقف بالإجماع. الأكاذيب بشأن الخطاب متواصلة. هل سأواصل الانشغال بكذبهم التي قرروا اعتماداً عليها تقديمي قرباناً من أجل ناخبيهم؟".

المفارقة التعسفة أنه سعى لعدم وصمه بالفشل المؤسس على خطابه الأكثر تعاسة، فغسل بذلك يدي الوزير اليميني بماء التبرئة من الملاحقة السياسية، وهو ضحيتها، بل "قربانها" على حد تعبيره. لم يسد من الناحية التقنيّة إجماع في اللجنة المخولة بشأن إقرار صاحب الجائزة لهذا العام، ٢٠١٧. لم يتم التصويت المطلق لصالح غاربوز. في مثل هذه الحالات، وفقاً للمعمول به من أنظمة تنتقل الخبوط إلى يد وزير التعليم لكي يقرّر الخطوة التالية. ولديه صلاحية كاملة بتشكيل لجنة إضافية لكي تتخذ القرار. ولكنه جعله بدلاً ثانياً أيضاً، إلغاء منح الجائزة في مجال معين، وهو بالضبط ما سارع بينيت إلى القيام به؛ لا توجد هذا العام جائزة في مجال الرسم. نقطة، كان هذا مفاد القرار. وهو ما مكّن الوزير اليميني الذي يتزعم حزب المستوطنين المركزي ("البيت اليهودي") من التنصل الرسمية.

تجلى هذا الأمر في التعقيب المقتضب الذي أطلقه بكلمات ملفوفة بغلاف منسوج من البراءة ومربوبة بخبوط العفوية: "الوزير بينيت لم يكن ضالعا في أية مرحلة من مراحل سيرورة عمل اللجنة، وحين تم إبلاغه بانعدام الاتفاق في اللجنة، تصرف وفقاً لما تحدده الأنظمة المعمول بها". إن متابعي تفاصيل الصراعات الحزبية والايديولوجية الإسرائيلية سيتمكنون ربما من ملاحظة ابتسامة عريضة وشامته مخبأة في فراغات ما بين كلمات هذا التعقيب الذي يضح بما يفوق ما يصدر عن قاض من حيث الحياد الموضوعية. وهكذا بدأت احتفالات اليمين بمختلف منظماته وحلقاته بالقرار. كان في صلبه إعلان الشعور بتحقيق انتصار جديد على "النخب القديمة"، تلك التي استخدمها "معلم" بينيت السابق، بنيامين نتنياهو، لكي يصل الحكم ويعود اليه ويتمترس فيه.

"معارضة" مدمنة على مناقشة "الإجماع"

أما من جهة القوى التي تسمي نفسها معارضة لسلطة اليمين الحاكم الحالية، فقد تم كعادة اختيار العمل وفقاً لمنهج النفاق

والتلون. وعضوة الكنيست عن حزب "المعسكر الصهيوني" المعارض شيلي يديموفيتش هي مثال واضح وقوي على ذلك، فقد سارعت إلى مناقشة الإجماع القومي معيزة عن دعمها قرار الوزير بينيت، وقالت في حديث إذاعي لراديو الجيش: "كنت سأتخذ القرار نفسه لو كنت مكانه". ولم تكتف بهذا التذليل بل راحت تزايد أيضاً: "ليس فقط انني اتفق معه بل أعتقد أن أي قرار آخر لو اتخذه سيكون فظيحا، وأصلا، مجرد موافقة اللجنة على بحث ترشيح غاربوز يدل على انقطاع عن المجتمع الإسرائيلي".

بالطبع، لا تخطئ الأذن المصغية ترددات الطبقات العميقة لصوت مناقشة "الإجماع القومي" في حديث هذه السياسية التي قدمت الدليل تلو الدليل على أنها بريئة من تهمة "اليسار" حتى بمفهومه الإسرائيلي الإصطناعي (يذكر لها الامتناع عن طرح قضية التسوية السياسية مع الشعب الفلسطيني، حفاظاً على الناخبين!). وقد كان لمثل هذه المواقف مساهمة كبيرة وربما "الفضل الأكبر" في السقوط المتكرر والهزيمة المستمرة للحزب بل المعسكر الذي تمثله يديموفيتش وصحبها وهو يزعم انه يشكل بديلاً. وبدلا من انتقاد الرسام غاربوز، وبجدة، على كبل الاتهامات إلى المستضعفين بالمسؤولية عن الوضع القائم، وليس إدانة من يتاجرون بالمستضعفين وبضاقتهم والظلم التاريخي والراهن، الحقيقي، الذي مورس ضدهم، تختار هذه الأصوات الرائعة تقديم البديل السياسي أن تنضم إلى السلطة، عملياً، في ملاحقة فنان أو كاتب، وهكذا تبرع لخصمها، بماقعة أدمنت عليها، بكتف لحمل عرشه القائم عى إعادة إنتاج الخوف وبث الكراهية وتعيق التقسيم واستعداد المجموعات والمجتمعات وتأييدها على بعضها البعض، أخذاً بتكتيكات الاستعمار الدقيقة وموروثه المفضل، الذي يمارس في إسرائيل حتى اليوم ضد طوائف يهودية أيضاً، بالإضافة إلى ممارسته "الكلاسيكية" ضد العرب الفلسطينيين، في شتى مواقع تواجدهم.

هواجس من ثلاثينيات أوروبا

لكن كانت هناك تعقيبات رافضة للملاحقة، وإن كانت قليلة أو لم تحظ بمساحة إعلامية رحبة. مثلا، رئيس منظمة الكتاب تسفيكا نير قال مستنكزا التدخل السياسي لوزير التربية والتعليم في منح الجائزة: "إن السلطة في دولة إسرائيل تشجع ثقافة الإسكات وتقوم بملاحقة المثقفين. بل يسود شعور أحياناً بأن السلطة تشجع على دفع الفنانين، المفكرين والمثقفين إلى الهجرة من البلاد". هذا الرذ الحاذ الذي يتهم السلطة الحاكمة في إسرائيل ٢٠١٧ بالعمل والدفع نحو ما يشبه ترانسفير طوعي للمثقفين أصحاب الآراء المخالفة "للمطلوب والمفروض"، فاقه التحليل المواجه الذي قدمه د. دافيد غورفيتش، الباحث والمحاضر في الثقافة والإعلام في المركز الأكاديمي متعدد المجالات في مدينة هرتسليا، وقد تحدث لصحيفة "معاريف" رداً على سؤال الصحيفة بشأن السببية في امتناع كثيرين من الفنانين والمثقفين، الذين اتصلت بهم وتوجهت إليهم، عن التعقيب وإبداء الرأي حول ما تعرض له يُعير غاربوز. "لست معنيًاة بالتعقيب". كان الرذ السائد للمذكورين وفقاً للصحيفة، وعنه يقول غورفيتش: "الفنانون يخافون من التحدث والتصريح، لأنهم يرغبون في البقاء قريبين من أبواب السلطة عليهم ينالون فئات الجوائز الذي قد تتكرم به عليهم. هؤلاء التسعاء يظنون

في المقابل: جائزة لمهندس توسّع واستيطان!

والمليشيات التي تزرع الرعب والارهاب. هذا العفن يفوز الآن بالجائزة، وهدف بئيري غير الاخلاقي يبرر كل الوسائل. وتحت غطاء الآثار والحفاظ على جودة الطبيعة والسياحة، فان هدفه الشفاف والحقير هو التهويد، وبكلمات اخرى التطهير العرقي والترحيل في القدس. والجهاز القضائي صادق ودولة إسرائيل تعاونت، والان هي تؤدي التحية. لمن تؤدي التحية، أيتها الدولة؟ لمن قام بترد آلاف السكان من منازلهم ونفس حياتهم، لمن حول قرية فلسطينية إلى موقع سياحي يهودي؟". وبسخرية غاضبة ومرة يختمت الكاتب: إن صانع الترانسفير هو "مكتشف أسرار القدس" وهيرتسوغ هو "مكتشف أسرار إسرائيل؛ كلها جمعية إعاد.

برنامج تخويف شبه أوتوماتيكي

هناك شيء عفن، ليس في حكومة إسرائيل فقط، وإنما في مجتمعها أيضاً. هناك مجتمع مجرور من أنفه خلف سياسة تنهكه وتقتل أبنائه في ميادين "الأمن" (اللائم) "المقدس بوثنية مشتقة من عبور غابرة مضت. لم يعد الفلسطيني أو اليساري غير الصهيوني وحده من يحذر من تنامي الفاشية

كوجود ومجموع، ومن تم تصويره عام ٢٠١٠ وهو يدهس اطفالا فلسطينيين في سلوان بينما كان يتم رشق سيارته بالحجارة، لم يزرع السعادة في قلب المستوطنين في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط. فقد انضم إلى طابور التبريكات زعيم "المعسكر الصهيوني" المعارض الذي يطرح نفسه بديلا؛ عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ، وهذا ما كتبه في تغريدة تهنته عبر موقع "تويتر": "بئيري هو "كاشف أسرار القدس".

لكن الكاتب غدعون ليفي كتب رداً على تخصيص الجائزة للمذكور: "لأول مرة في تاريخ الدولة تقرر منح التقدير الأكبر والأسمى للاحتلال. لم يسبق للدولة أن فعلت ذلك، لا سيما بهذا الشكل الفظ، بدون أي خجل وتردد أو غموض. الجائزة ستمنح للمحتل ومتعاونيه".

وعن نشاط هذا المستوطن قال ليفي: "في دولة سليمة كان من المفروض أن يكون مكان دافيد بئيري في المحكمة. تاريخ الجمعية التي أقامها- "العاد"- مليء بالخداع الاستيطاني، تصادف فيه شركات وهمية ومتعاونين وثائق مزورة وابتزازات تحت التهديد ورشوة وكرضاء وراء المال، إضافة إلى شركات الحراسة العنيفة

أن الوزير بينيت سيرمي لهم شيئاً، وليس لأنصاره. إنهم يخنعون لسلطة الخوف التي تعمل على الرقابة الذاتية لدى أصحابها. إنهم مصابون بالخوف وبالتالي فنحن نصطدم بانعدام الرغبة لديهم في الحديث والتعقيب، لكي يفوصوا أكثر وأعمق في ثقافة الترف والمتع التل أبيبية".

يراجع تقريرر للصحيفة المذكورة حالات عديد من الفنانين والمثقفين الذين تعرضوا للملاحقات وأحياناً إلى الاعتداءات لأنهم قالوا ما لا تستسيغه أذان السلطة.

فالكاتب والفنان يونتان غيفن هوجم داخل بيته من قبل شخص، مجهول الهوية، وقد كالم الضربات للكاتب على وجهه وسط الصراع عليه: "أياها اليساري الخائن".

والمثلة البارزة غيلا ماغور كانت قد خرجت بصوت نقدي احتجاجي واضح ضد جريمة قتل الفتى الفلسطيني محمد أبو خضير حرقاً في فعل دموي بشع اقترفته زمرة من العنصريين الديمويين اليهود. "لقد تحولت إلى عدوة الشعب" قالت مستوحية الوصف من قواميس ممارسات أنظمة الاستبداد في ملاحقة المعارضين والتحريرض عليهم حتى الموت أحياناً. بل قدمت وصفاً لما يحدث في الشارع؛ لماذا يجب أن أستقل سيارة أجرة وأتعرض للبصاق وزعيق "يسارية قدرة" يطلقه أزعر يملا جسده بالوشوم ويطلق على نفسه إسم "الظل"؟ (وهو مغن يميني تحول إلى أبرز نجوم العنصرية بعد أن قاد اعتداءات وحملات تحريض على مظاهرات معارضة لعرب ويساريين، خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في صيف ٢٠١٤ - الكاتب). "إنه يتجول مع زمته في ساحة مسرح "هيبما" مع سلاسل حديدية بحثاً عن يساريين، مثلما كانوا يبحثون في ألمانيا عن يهود، ولا يخرج أحد ضد هذا". تقول المثلة.

استعادة الأجواء الفاشية والنازية لوصف ما يجري في إسرائيل الراهنة من ملاحقة للمعارضين، هو موقف يشاركها فيه الباحث غورفيتش. ووفقاً لوصفه: "إن ما يجري اليوم يذكر بالفاشية خلال ثلاثينيات القرن الفائت، ويتوافق مع ما قاله يائير غولان، نائب رئيس هيئة أركان الجيش، ففي ألمانيا أيضاً تكرر موتيف خيانة المثقفين، غاربوز ورفاقه، وكل من لا يشارك في المناعة القومية. إن هذا السلوك تابع من اليأس وليس من القوة، وحين تكم الأفواه وتسكت الأصوات، فهذا دلالة على ضعف السلطة الراهنة، التي فقدت الأمل بأن تكون سلطة أو حكومة للجميع تتيح التعبير عن الرأي والحوار بحرية".

والباحث نفسه يحذر من الحاصل والأتي: "يجب على الناس أن يخشوا على سلامتهم، فالتطهير هو ما يميز الأنظمة الظلامية، والهواجس سيئة للأسف وهي تقود إلى الشعور بأن الدولة ديمقراطية على نحو افتراضي فقط. ومن يدفع الثمن هم من يعتبرون يساريين، وخونة، وطاعني السكاكين في ظهر الأمة. إن الفكر السائد اليوم مفاده أن تمهم حصانة الدولة يجب ألا يتكلم مثلما يتكلم غاربوز. هؤلاء لا مكان لهم هنا".

غورفيتش يستحضر الوضع في الولايات المتحدة ويحاجج بأن فيها مساحة حرية تعبير كبيرة جداً؛ "صحيح أن الرئيس (دونالد ترامب يحاول كم الأفواه، وهو ينجح إلى حد ما، ولكن تقف أمامه قوة معارضة كبيرة. ولكن لدينا، من سيديع عن غاربوز؟ إن الفنانين هنا غير قادرين على التحرك، يجب أن يوضع حد لسلطة ونظام الخوف".



قراءة ما بعد كولونيلية

في القومية والديانة والإثنية

يهودا شنهاف شهرباني

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



اليهود العرب

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد

محلون إسرائيليون: القضية الفلسطينية توحد العرب والقمة العربية أعادتها إلى مركز الحلبة السياسية



(أغب)

القمة العربية في عمان.

السوري هو من يقرر مستقبل البلاد.

واعتبر بارئيل أن "الإمكان أن نرى في ذلك تغييرا في الموقف العربي الذي يلائم نفسه للواقع الميداني، وللتدخل النشط لروسيا التي تواصل دعم الأسد، واعترااف بأن إيران ستكون جزءا من الحل".

ورأى بارئيل أن "هذا يعني أن التطلع الإسرائيلي إلى الانضمام إلى كتلة عربية معتدلة، معادية لإيران ومؤيدة لأميركا، ليس واقعا بالضرورة، لأن الدول العربية لا ترى علاقة بين الصراع العربي - الإسرائيلي والموقف تجاه إيران، وأيضا بسبب خلافات حول مسألة العلاقات مع إيران". وأضاف بارئيل أنه "بصورة متناقضة، يوجد حتى اتفاق بين الدول العربية وإيران- وبين إيران والولايات المتحدة، فيما يتعلق بالحرب ضد داعش والمنظمات الإسلامية الراديكالية مثل جبهة فتح الشام، جبهة النصرة سابقا، التي تصفها إيران والولايات المتحدة كممنظمات إرهابية".

وتابع بارئيل أنه "بإمكان السعودية أن تخفف في هذه الأثناء مستوى الهلع من إمكانية أن تتبنى إدارة ترامب إيران على حسابها، مثلما تشككت بان إدارة أوباما ستفعل ذلك، وفي المقابل، فإن الائتلاف الذي شكلته، وفي عضويته تركيا التي تقيم علاقات تجارية متشعبة مع إيران، لا يمكنه ضمان اجتثاث إيران، خاصة عندما أصبحت روسيا، التي حصلت على إذن باستخدام قواعد إيرانية من أجل مهاجمة أهداف في سورية، تعتبر أكثر فأكثر كمن تسيطر في الشرق الأوسط".

منظمات يمينية متطرفة في إسرائيل تتبنى خطاب حقوق الإنسان من أجل تبرير أهداف الصهيونية ومصالحتها!

في إسرائيل ومنظمات المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستخدم خطاب حقوق الإنسان، ويستعين هذا التعاون بأثرياء وأصحاب رؤوس أموال من أعضاء ومؤيدي الحزب الجمهوري، الذين ضُروا هذا الخطاب إلى إسرائيل عن طريق تمويل مراكز أكاديمية ومنظمات يمينية مدنية، ويقول يوعز هندل، رئيس "معهد الاستراتيجية الصهيونية"، وهو أحد مستوردي هذا الخطاب (يتراس منظمة يمينية لحقوق الإنسان كان قد أسسها قبل ثلاث سنوات) إنه أدرك للمرة الأولى مدى أهمية هذا الموضوع المتعلق بخطاب حقوق الإنسان، بعد خروجه من لقاء جمعه مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مكتب الأخير، وأوضح هندل أن أحد الأهداف التي تسعى لها منظمته يتمثل في "توطيد حق إسرائيل كدولة قومية يهودية ليبرالية وديمقراطية"، وأضاف "وبما أنني أؤمن بحقنا في هذا البلد، فإن لدي أيضا واجبا أخلاقيا تجاه من يقطن فيه...". غير أنه استدرك قائلا "كنتني لم أنشأ في أحضان مارتن لوثر كينغ، لقد نشأت وتربيت على قيم ما هو نافع وجيد لدولة إسرائيل الصهيونية".

إن هندل ليس اليميني الوحيد الذي يواجه صعوبة في تقديم إجابة شافية للمبدأ العالمي المائل في أساس خطاب حقوق الإنسان، فهناك تيارات مختلفة في صفوف اليمين الإسرائيلي تسعى إلى طرح بديل لهذا الخطاب، يركز إلى عالم التراث والتقاليد والثقافة اليهودية، وإيجاد صيغة الموائمة والانسجام مع العالم الليبرالي في هذا المجال.

ويتهم هندل المنظمات الحقوقية المتماثلة مع اليسار الإسرائيلي بالمساهمة في انحسار وتراجع شرعية حقوق الإنسان في المجتمع الإسرائيلي، ويقول إن قلائل فقط يذكرون أن مناحيم بيغن كان محاربا عظيما من أجل حقوق الإنسان، وبأنه كافح من أجل ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين العرب في إسرائيل، ويتهم أوساط اليمين الإسرائيلي عادة المنظمات الحقوقية اليسارية بأن نشاطاتها تتسم بالانتقائية في هذا المجال.

عموما، يمكن القول إنه وعلى الرغم من أن دخول المنظمات اليمينية في إسرائيل إلى حقل خطاب حقوق الإنسان يُعتبر بمثابة محاولة جادة لخلق عملية تدوير لمبادئ جديدة، إلا أن ثمة من يدعي أن هذه المحاولات ستنهت بالفشل.

وفي هذا السياق، يقول البروفسور آفي ساجي، وهو بروفسور وباحث معروف للشؤون اليهودية في جامعة بار إيلان، إنه وعلى الرغم من أن النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات في صفوف المعسكر اليميني، فإنه لم يطرأ أي تغيير جوهري في نظرة المجتمع اليهودي المحافظ لحقوق الإنسان، وأضاف أن الأمر يتوقف على ما يقصدونه حين يتحدثون عن حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الرؤية العالمية القائلة بأن الإنسان أيا كان، وبمعزل عن انتمائه السياسي، هو فرد له حقوق، ليست سائدة في صفوف التيار المركزي، سواء لدى معسكر اليمين، أو المعسكر الصهيوني - الديني في إسرائيل.

(*) ترجمة خاصة بتصرف عن الملحق الأسبوعي لصحيفة "هآرتس".

الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وسفير إسرائيلي سابق في الأمم المتحدة، وبحسب عنباري، فإن القضية الفلسطينية "ليست المشكلة الحارقة بالنسبة للعالم العربي".

واعتبر عنباري أن "ما زادت جامعة الدول العربية تحقيقه هو استعراض صورة وحدة عربية، وكان العالم العربي هو جهة المجتمع الدولي مُرغم على أخذها بالحسبان. ولأن الموضوع الفلسطيني يوحدهم، بينما الموضوع الإيراني يقسمهم، فقد فضل الإغراء العرب إبراز العامل الموحد وطمس العامل المقسم... ولذلك تهربت دول الخليج من إلقاء خطابات، كي لا تعرض على الملأ 'الغسيل الوسخ'، فغمان تؤيد إيران، وقطر شريكة إيران في حقول الغاز، لا تريد التحدث ضدها، بينما باقي الدول، والبحرين بالأساس، ضد إيران".

دور ملك الأردن

اعتبر الصحافي والإعلامي المتخصص بالشؤون العربية، يوني بن مناحيم، في مقال في موقع "المركز المقدسي"، أنه "لم يكن هناك أي جديد في قرارات القمة العربية"، ودعا إلى الانتباه للدور الذي لعبه الملك عبد الله الثاني، وكتب "من خلال نشاط دبلوماسي شخصي نجح الملك عبد الله في إدخال معظم زعماء العالم العربي المنقسم والمشردم تحت سقف واحد وإحداث انطباع بوحدة وتضامن عربي، وبالأساس حول القضية الفلسطينية". وأشار بن مناحيم في هذا السياق إلى وساطة ملك الأردن في المصالحة بين عباس والسيسي، وأضاف أن الملك عبد الله سيلتقي في وقت لاحق من الشهر الحالي مع ترامب "وسيطله على نتائج القمة والسبيل الذي بالإمكان، في تقديره، الدفع من خلاله بالمواضيع التي تهم الإدارة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط".

وتابع بن مناحيم أن القمة عززت مكانة ملك الأردن لدى ترامب "كجهة معتدلة وهامة من أجل تحقيق استقرار في الشرق الأوسط. فقد أظهر الملك عبد الله في الأسابيع الأخيرة قدرة مثيرة للإعجاب على المناورة السياسية وتحول إلى قائد الرُخم السياسي بكل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، واتضح بصورة غير متوقعة أنه نجح بإقامة علاقات وثيقة جدا مع الرئيس ترامب وتحول إلى ما يشبه 'مقاول تنفيذي' للسياسة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط. والدليل الأبرز على ذلك كانت مشاركة غرينبلات كمراقب في مؤتمر القمة العربية" ولقاءاته مع الزعماء العرب على هامشه.

وأضاف بن مناحيم أن عباس كان أول من لاحظ قدرات عبد الله الثاني، وتعاون معه "من أجل الحصول على اعتراف الإدارة الجديدة بالسلطة الفلسطينية كمثل شرعي وحيد للفلسطينيين"، وأن الملك نجح في إقناع ترامب بأن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس سيشكل خطرا على المصالح الأميركية في المنطقة، "والرئيس ترامب اقتنع وجدد 'بنعومة' هذه الخطوة كي لا يُخير غضب إسرائيل".

كذلك فإن "الملك أقعن الرئيس الأميركي بأهمية استمرار حكم السلطة الفلسطينية في الضفة، الأمر الذي جلب المحادثة الهاتفية بين ترامب وعباس ودعا الرئيس الأميركي خلاها لرئيس السلطة إلى لقاء في البيت الأبيض في شهر نيسان".

وعزا بن مناحيم أداء الملك عبد الله إلى صعوبات اقتصادية يعاني منها الأردن مؤخرا، نتيجة توقف مساعدات دول الخليج، وخصوصا السعودية. وأشار إلى أن الملك نجح في الحفاظ على استقرار الأردن رغم تهديدات

لإسرائيل، فانت تحافظ وتحمي عمليا الميزود الإقليمي لحقوق الإنسان في المنطقة ... نحن نذكر هنا المجتمع الإسرائيلي بحقيقة أن المشروع الصهيوني هو مشروع إنساني بامتياز!:

«إرم ترنسو» ليست وحيدة بلتيني خطاب حقوق الإنسان!

ليست منظمة «إم ترنسو» هي المنظمة اليمينية الوحيدة التي تبنت خطاب حقوق الإنسان في الأونة الأخيرة. فقد ظهرت المؤشرات الأولى على هذه الظاهرة في طلع الألفية الثانية، وذلك في صفوف نُشطاء سياسيين وأعضاء كنيست من أحزاب اليمين الإسرائيلي، ونال هذا الخطاب دفعة إلى الأمام في العام ٢٠١٥، في أعقاب إخلاء قرابة ٨٠٠٠ مستوطن يهودي من قطاع غزة في نطاق تنفيذ خطة الانفصال الأدبية الجانب، إذ أخذت منظمات يمينية لتجأ للإدعاء القائل إن إخلاء المستوطنين اليهود من بيوتهم بالقوة يُعتبر مخالفا لخطاب حقوق الإنسان.

في السنوات الأخيرة استخدم معارضو حل الدولتين خطاب حقوق الإنسان ضد إخلاء مستوطنين يهود من منطقة محددة كي تقام عليها دولة فلسطينية متجانسة سكانيا. وقد وجد هذا الادعاء، المستند على خطاب حقوق الإنسان، تعبيرا له حين وصف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إمكانية إخلاء مستوطنين يهود من الأراضي الفلسطينية بأنها بمثابة «تطهير عرقي» ووفقا لنتنياهو فإن مصدر هذا الادعاء يعود لوثيقة دعائية أصدرتها منظمة مؤيدة لإسرائيل، The Israeli Project، والتي تستخدم، من بين أشياء أخرى، تشبيهات من عالم حقوق الإنسان من أجل خدمة الدعاية الإسرائيلية. ومما وُزَّه في الوثيقة أن «الفكرة القائلة بأنه لا يمكن لليهود العيش في أي مكان يعيش فيه فلسطينيون، وأن هناك مناطق معينة يجب أن تكون نقية من اليهود، هي فكرة عنصرية». ويستند معدو الوثيقة أيضا، ومن ضمنهم شخصيات متماثلة مع اليمين الأميركي، إلى نفس الادعاء القائل بأن الصهيونية تشكل مصدرا لإشاعة حقوق الإنسان.

من جهته، وسع عضو الكنيست اليميني السابق موشيه فيغلين، استخدام خطاب حقوق الإنسان من الخاص/الفرد، إلى العام/الجماعي، فقد أيد فيغلين (المنشق عن حزب الليكود) في إطار الحزب الجديد الذي أقامه (حزب هوية «) الحق في الحرية وتقرير المصير كمشوع مركزي لتطلعه ورغبته في تعزيز الهوية اليهودية لدولة إسرائيل.

ويعمل عضو الكنيست يهودا غليك (الليكود) بصورة مشابهة، مستخدما مرارا وتكرارا خطاب حقوق الإنسان لتبرير دعواته المؤيدة لدخول وصلاة اليهود في الحرم القدسي الشريف، ويؤكد غليك في نشاطه العام على حق وحرية العبادة للمصلين اليهود فيما يسميه «جبل الهيكل»، وينشأ إلى أن الحاخام غليك أسس قبل عدة سنوات من انضمامه لحزب الليكود، صندوقا خاصا لتعزيز ما أسماه بـ «تراث جبل الهيكل»، وأقام في وقت لاحق أيضا منظمة لـ «حقوق الإنسان في جبل الهيكل»، والتي تعمل من أجل إلغاء القيود المفروضة على دخول وصلاة اليهود داخل المسجد الأقصى بموجب اتفاق

بقلم: شكييد أورباخ (*)

في شهر كانون الأول الماضي (٢٠١٦)، احتشد ذات مساء شتوي في «بيت صهيوني أميركا» في تل أبيب، جمع مرثيك من الرجال الملتحين المعتمرين لللبعات المدنية، ومن النساء اللاتي يغطين رؤوسهن، احتفاء بمناسبة «اليوم العالمي لحقوق الإنسان»، وفوق المنصة وضعت يافطة الكترونية ضخمة بإسـم منظمة «إم ترنسو» (إذا شُكِّتُم) اليمينية المتطرفة، تعلن افتتاح حفل منح «الجائزة الصهيونية لحقوق الإنسان»، والذي تقيمه المنظمة للسنة الرابعة على التوالي تحت شعار «دمج أبناء الأقليات في المجتمع الإسرائيلي».

عريفية الحفل سألت أفراد الطاقم المقلص الذي جلس على المنصة عن الأسباب والدوافع التي خدت بهم للعمل من أجل حقوق الإنسان. جميع المتحدثين- وهم مصابة في «عملية عدائية»، ومركز حركة تشجع انخراط المواطنين البدو في الخدمة العسكرية، ومتحدث بإسـم منتدى تجنيد أبناء الطائفة المسيحية في الجيش الإسرائيلي- ربطوا بصورة وثيقة بين العمل من أجل حقوق الإنسان وبين الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الإسرائيلي وتجندهم من أجل دولة إسرائيل.

وأفـزت كاي ويلسون، التي أصيبت في عملية طعن في القدس قُتلت فيها صديقة لها، الحضور بأوصاف فظيعة للصور والمشاهد التي تراودها منذ ذلك الحاث، وجونتان الخوري، وهو نجل أحد أفراد «جيش لبنان الجنوبي» ويقـم في مدينة حيفا، تحدث كيف دفعته الرغبة في الانخراط في صفوف الجيش الإسرائيلي وعمله إلى جانب الأب جيرائيل نداف، نحو العمل والتجنيد في خدمة دولة إسرائيل، التي قال إنها دولة ريادية في مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط.

وتابع المتحدثون واحدا تلو الآخر، وسط هتافات التشجيع من جمهور الحضور، التأكيد على الهوية الصهيونية ليست مصدرا لانتهاك حقوق الإنسان، وإنما هي التي تصنع مثل هذه الحقوق.

وقد تفاخر أعضاء منظمة «إم ترنسو» خلال ذلك المساء بأن نشاطها حقوق الإنسان العرب الذين شاركوا في الاحتفال، يتبنون وجهة النظر الصهيونية، وأوضح أحد قادة هذه المنظمة اليمينية وهو مديرها العام متان بيلغ، في مقابلة هاتفية أدلى بها للملحق صحيفة «هآرتس»، أن «الفكرة الصهيونية أنجبت الدولة اليهودية - الديمقراطية، وهي فكرة توفـر واقعا حقا إنسانية جمـة، وأضاف أن منظمته تمنح جائزة حقوق الإنسان في سبيل كرامة وكبرياء المجتمع الإسرائيلي، والذي يساهم وجوده فعليا في دفع حقوق الإنسان في الحيز الشرق أوسطي، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن حركته تسعى إلى تشجيع نُشطاء المجتمع العربي (في إسرائيل) الذين يؤيدون ويدعون للانخراط في صفوف الجيش الإسرائيلي ومؤسسات الدولة. وقال إن «الصهيونية ليست حركة حقوقية، ولكن مما لا شك فيه أن الصهيونية أوجدت للمنظومة السياسية التي تصنع حقوقا إنسانية أكثر من أية دولة أخرى في الشرق الأوسط»، وأضاف «إذا كنت تدافع عن الهوية اليهودية

موجز اقتصادي

استيراد اللحوم أدى إلى خفض أسعارها

قال تقرير جديد لوزارة الاقتصاد الإسرائيلية إن "الإصلاحات" التي طرأت على قطاع استيراد اللحوم والأجبان، وزيادة أعداد ذوي التراخيص للاستيراد، ساهمت في تخفيض أسعار اللحوم وأيضا الأجبان في السنة الأخيرة.

ويقول التقرير إنه في العام ٢٠١٥ كانت نسبة اللحوم من المزارع المحلية تغطي ٩٠٪ من احتياجات السوق، وإن ٨٠٪ من المزارع المحلية كانت تابعة لشبكة "ذباح" (شركة عربية من قرية دير الأسد)، وشركة نتوفا الإسرائيلية. إلا أنه على ضوء زيادة اصدا تراكيب الاستيراد، قاد ذلك إلى خفض حصة اللحوم من المزارع المحلية في السوق إلى ٤٠٪، بمعنى أقل من نصف ما كان. وهذا ساهم في تخفيض أسعار اللحوم بنسبة ١٣٪.

وكذلك الأمر في ما يخص قطاع الأجبان، إذ يظهر أن نسبة الأجبان المحلية كانت في العام ٢٠١٤ تغطي أكثر من ٦٥٪ من احتياجات السوق، وهبطت النسبة في العام الماضي ٢٠١٦ إلى أكثر بقليل من ٥٤٪. في حين أن أسعار الأجبان هبطت بنسبة أكثر من ٨٪ خلال عامين.

وحسب تقارير سابقة، فإن أسعار المواد الغذائية، وخاصة اللحوم ومنتجات الحليب، أعلى بما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من معدلات الأسعار في العالم. وحسب تقديرات إسرائيلية، فإن ارتفاع الأسعار يعود إلى عاملين اثنين، وهو حجم الاحتكار للمواد الغذائية في السوق المحلية، وعدم المنافسة على الاستيراد. والعامل الثاني، هو متطلبات الشريعة اليهودية، كي يكون الطعام حلالا يهوديا.

أرباح مستوردي السيارات

تفوق ملياري شيكل سنويا

قال تقرير للخبير الاقتصادي الرئيسي في وزارة المالية إن أرباح مستوردي السيارات في السنوات السبع من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٣، بلغت ١٤ مليار شيكل (بمعدل ٣٨٦ مليار دولار وفق معدل سعر الصرف الحالي)، أي بمعدل ملياري شيكل سنويا. هذا يعني أن هذه الأرباح سجلت في الأعوام الثلاث التالية من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦، معدلات أكثر بكثير سنويا، على ضوء الذروة الجديدة، ببيع قرابة ١٨٧ ألف سيارة، وهذا زيادة بنسبة ٢٢٪ عما تم بيعه في العام قبل الماضي ٢٠١٥، وفي إحصاء جديد للعام ٢٠١٦، إلى حوالي ٣٠٠ ألف سيارة. وهذه الأرباح تتحقق على الرغم من أن ٥٠٪ من سعر السيارة هو عبارة عن ضرائب، إذ يضاف لسعر السيارة للمستهلك، ٨٢٪ جمارك، ثم ١٧٪ ضريبة مشتريات.

وكان العام الماضي ٢٠١٦ سجل ذروة جديدة في بيع السيارات الجديدة، ببيع قرابة ١٨٧ ألف سيارة، وهذا زيادة بنسبة ٢٢٪ عما تم بيعه في العام قبل الماضي ٢٠١٥، الذي سجل هو أيضا ذروة في بيع السيارات. إلا أن تقرير وزارة المواصلات يقول إن عدد الآليات والمركبات الجديدة، بجميع أنواعها من الدراجات مرورا بالسيارات وحتى الحافلات الجديدة، بلغت في العام الماضي ٣٣٨ ألف سيارة، مقارنة بأكثر من ٣٠٠ ألف سيارة في العام ٢٠١٥.

لكن من جهة أخرى، أظهر تقرير لوزارة المواصلات ما ينقص تقديرات سابقة، أن عدد الآليات التي تم إبادتها وعدم ترخيصها في العام الماضي، قرابة ٢٧٣ ألف سيارة، مقابل ما يقارب ٢٣٣ ألف سيارة في العام ٢٠١٥. ما يعني أن عدد الآليات الجديدة الصافية في العام ٢٠١٥ بلغت قرابة ٦٩ ألف سيارة، مقابل ٦٥ ألف سيارة في العام الماضي ٢٠١٦. في حين أن تقديرات وزارة المالية التي فقدت ترخيصها، في العام الماضي، قد تكون ضمن سيارات مستعملة تم تصديرها لدول أخرى، وهي ظاهرة قائمة منذ سنوات، وبشكل خاص سيارات شركات تاجير السيارات.

وفي ما يتعلق بالعام الجاري، فإن التقديرات تشير إلى أن المبيعات ستشهد تراجعا عن حجم مبيعات العام الماضي، باستثناء الشهر الأول من العام الجاري، الذي شهد تسليم قرابة ٤٥ ألف سيارة، إلا أنها بصفتها أبرمت في الأيام الأخيرة من العام ٢٠١٦، لتفادي ضريبة جديدة فرضت على السيارات. في حين شهد الشهر التالي شباط تراجعا بنسبة فاقت ٢٠٪ مقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي ٢٠١٦.

محكمة جديدة للشؤون

الاقتصادية في حيفا

اتفقت وزيرة العدل الإسرائيلية أييليت شاكيد مع وزير المالية موشيه كحلون ورئيسة المحكمة العليا مريم ناوور، في السبوع الماضي، على إقامة محكمة أخرى للشؤون الاقتصادية في مدينة حيفا، إضافة للمحكمة القائمة في مدينة تل أبيب، وهذا بهدف تخفيف الضغط عن المحكمة في تل أبيب، ونظرا لاتساع حجم النشاط الصناعي والتجاري في منطقة حيفا الكبرى، التي فيها منطقة صناعية ضخمة على خليج حيفا.

وحسب البيان الصادر عن الوزيرين شاكيد وكحلون والقاضية ناوور، فإن القرار يستند إلى حجم النشاط الاقتصادي الكبير في مدينة حيفا ومنطقتها، والهدف هو تعيين قضاة ذوي خبرات بالشان الاقتصادي والقوانين الاقتصادية، وقادرين على حل القضايا المعقدة، خاصة وأن التجربة التي بدأت في المحكمة المركزية في العام ٢٠١٥ سجلت نجاحا ملفتا في قضايا تتعلق أيضا بعمليات نصب وخداع مع أسواق المال.

ويذكر في هذا المجال أن القاضي البرز في محكمة الشؤون الاقتصادية في تل أبيب، هو القاضي العربي خالد كيوب، وبرز اسمه بشكل خاص، بعد أن أصدر حكما بإبادة واحد من أكبر أثرياء إسرائيل، نوحى دانتكر، في قضية غش وخداع البورصة الإسرائيلية قبل خمس سنوات. وهذا استمرار للقضايا الكبيرة التي أصدر فيها كيوب أحكاما، خاصة وأن أكبر القضايا الاقتصادية يتم التداول فيها في جهاز المحاكم في تل أبيب، كونها مركز النشاط الاقتصادي الإسرائيلي الأضخم، وكون المدينة مركز أسواق المال الإسرائيلية.

بنك إسرائيل: النمو الاقتصادي ارتفع بـ ٤٪ في ٢٠١٦

هذه نسبة النمو الأعلى في السنوات الأربع الماضية البنك يحذر من عدم رصد ميزانيات كافية

لمشاريع البنى التحتية ويدعو إلى فتح أبواب العمل أمام الحريديم والعرب*

٥٢٪، مقابل ٦٤٪ من نساء الحريديم من الشريحة العمرية ذاتها. غير أن تدني انخراط العرب في سوق العمل، يعود بالأساس لقلّة أماكن العمل، وحرمان البلاد العربية من مناطق عمل. والتدني هو بالأساس بين النساء اللاتي تصل نسبة انخراطهن في العمل في حدود ٣٣٪، مقابل ٧٨٪ بين الرجال. في حين أن نسبة انخراط النساء اليهوديات في سوق العمل تصل إلى ٧٢٪، مقابل ٨١٪ بين الرجال اليهود، من الشريحة العمرية ٢٥ إلى ٦٤ عاما. وفي ما يتعلق بوتيرة التضخم، رأى التقرير السنوي لبنك إسرائيل أن ارتفاع قيمة الشيكال أمام العملات الأجنبية، وخاصة الدولار واليورو، وما تبع ذلك من انخفاض أسعار البضائع المستوردة، أو ذات المواد الخام المستوردة، أدى إلى تدني الأسعار، وبالتالي إلى خفض وتيرة التضخم.

وكان التضخم المالي قد سجل في السنوات الثلاث الأخيرة تراجعاً بنسبة ٠٫٢٪ في العام ٢٠١٤، وبنسبة ١٪ في العام ٢٠١٥، وبنسبة ٠٫٢٪ في العام ٢٠١٦.

مثل التعليم والرفاه والصحة، إذ أن نسبة رصد الميزانيات الإسرائيلية في هذا المجال، هي الأدنى من بين دول منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD. وحذر من سياسة تخفيض الضرائب التي تعتمدها حكومات بنيامين نتنياهو، والحالية بضمنها. ويقول التقرير إنه بدلا من تخفيض الضرائب، يجب استثمار الفائض في مشاريع بنوية، تفتح أماكن عمل أكثر، رغم البطالة المتدنية.

ودعا التقرير إلى فتح أبواب العمل أكثر أمام جمهوري "الحريديم" والعرب، إذ أن انخراطهم في سوق العمل أقل من الشرائح الأخرى. كما أن نسبة انخراط هذين الجمهوريين في أماكن العمل غير المهنية ذات الرواتب المتدنية هي الأعلى.

يذكر أن رجال المتدينين المتمرتين "الحريديم" يجتمعون عن الانخراط في سوق العمل لأسباب دينية، إذ قال آخر تقرير بهذا الصدد إن نسبة انخراط الرجال في جيل العمل من ٢٥ إلى ٦٤ عاما في حد

التقديرات عدة مرات. وقد تحقق النمو الاقتصادي على الرغم من أن الصادرات الصناعية، التي تشكل أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الصادرات (بضائع وخدمات)، ما تزال ترتفع ببطء شديد، على ضوء التراجع في التجارة العالمية من جهة، وبسبب ارتفاع قيمة الشيكال من جهة أخرى (عن قيمة الشيكال أقرأ خبرا منفصلا في هذه الصفحة). وحسب تقرير بنك إسرائيل، فإن صادرات البضائع ارتفعت في العام الماضي بنسبة ١٤٪، بعد أن تراجعت في السنوات التي سبقت، في حين أن صادرات الخدمات ارتفعت في العام الماضي بنسبة ٥٪، وهي نسبة شبيهة بارتفاع صادرات الخدمات في السنوات الأخيرة.

ويقول التقرير إن ركائز النمو الاقتصادي في العام الماضي، ليست من تلك التي تضمن نموا اقتصاديا لأمدها بعيد، بل إن النمو تحقق من تأثيرات مرحلية. ويضيف أن على الحكومة أن ترصد ميزانيات أكبر لمشاريع بنى تحتية. كما على الحكومة رصد ميزانيات اجتماعية أكبر،

محافظة بنك إسرائيل: التوقف عن شراء العملات الأجنبية سيتسبب بأضرار قاسية للاقتصاد!

ارتفاع قيمة الشيكال خلال عامين بنسبة تقارب ٨٪ قطاع الصادرات يتكبد خسائر على ضوء تراجع

مردود الصادرات بالعملة الإسرائيلية في حين أن كلفة العمل تواصل ارتفاعها*



تاريخ إسرائيل، وارتفاع قيمة الشيكال هو نتيجة مباشرة لمعطيات السوق الإسرائيلية القوية. وعلى الرغم من هذا، فإنه لا يمكن تجاهل المس بالصادرات، وإلى جانب سياسة الفائدة البنكية التي ينفذها بنك إسرائيل المركزي، علينا اتباع سياسة تعزز الصناعات، وزيادة الانتاج على المدى البعيد.

ونقلت صحيفة "ذي ماركر" عن مصادر في وزارة المالية قولها "إن ارتفاع قيمة الشيكال هو شهادة على استقرار الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ناحية الصناعيين عليهم مواجهة هذه الحقيقة. فمن الواضح لهم أن الحكومة لا تستطيع أن تساعد في مجال العملات الأجنبية على المدى القصير، وإنما اتباع خطوات ستكون انعكاساتها المخططة في تعيين نواب المديرين العاملين في الوزارات قادر على المساعدة".

وتقول فلوغ إنه على الرغم من شراء العملات الأجنبية، وارتفاع احتياطي بنك إسرائيل المركزي إلى ١٠٠ مليار دولار، أو أكثر بقليل، فإن الاحتياطي ما يزال يشكل ٣٠٪ من حجم الناتج العام. بينما في دولة مثل سويسرا، فإن حجم الاحتياطي من العملات يعادل حجم الناتج. وفي التشيك، يصل حجم الاحتياطي إلى ٦٠٪ من حجم الناتج العام. وفي حين يستقرب مسؤولون في بنك إسرائيل من تعزز قيمة الشيكال، فإن وزير المالية موشيه كحلون، ومعه مسؤولون في وزارته، يسارعون إلى تخيير الأمر إلى ما وصفوه بـ "قوة الاقتصاد الإسرائيلي". وكنا قد أشرنا في العدد الماضي من "المشهد الإسرائيلي" إلى بحث جرى في وزارة المالية، قال فيه الوزير كحلون "إن الشيكال القوي ليس أزمة، بل هو نتيجة لاقتصاد قوي. فالاقتصاد الإسرائيلي أنهى عاما من أفضل الأعوام في دعم الصناعات الإسرائيلية.

حذرت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ، في بحث جرى في اللجنة المالية البرلمانية في الأسبوع الماضي، من أن توقف البنك عن شراء العملات الأجنبية، من شأنه أن يؤدي إلى أضرار لا يمكن إصلاحها للاقتصاد الإسرائيلي. وجاء هذا في الوقت الذي يواصل الاقتصاد الإسرائيلي انخفاله في استمرار ارتفاع قيمة الشيكال، الذي ارتفع في شهر آذار الماضي وحده بنسبة ٢٪، ومن مطلع العام الماضي ٢٠١٦ وحتى الآن ارتفع بنسبة تقارب ٨٪.

وقد واجهت فلوغ انتقادات من أوساط اقتصادية، ومن مؤسسات اقتصادية عالمية، بسبب سياسة البنك، في حين تلقى سياسة البنك هذه تاييدا جارفا من قطاع المصدرين، الأكثر تضررا من ارتفاع قيمة الشيكال، نظرا لتراجع مردود صادراتهم بالعملة الإسرائيلية. في حين أن كلفة العمل ارتفعت في العامين الأخيرين، بنسبة ملحوظة، وجزء من هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع الحد الأدنى من الأجر.

وكما ذكر، فخلال شهر آذار الماضي ارتفعت قيمة الشيكال بنسبة ٢٪ بالمعدل، وفي حين كان سعر صرفه أمام الدولار، في مطلع الشهر، حوالي ٣٫٦٨ شيكل للدولار، فقد هبط حتى نهاية الشهر إلى مستوى ٣٫٦١ شيكل للدولار. وتعززت قيمة الشيكال أمام اليورو لعاملين، أولهما تراجع قيمته أمام الدولار عالميا، وثانيا بسبب عوامل الاقتصاد الإسرائيلية. ويقول خبراء إن قيمة الشيكال تعززت أمام جميع أسعار العملات في العالم.

وقالت فلوغ، في اللجنة البرلمانية، إن سياسة شراء العملات الأجنبية هي جزء من سياسة الفائدة لدى البنك المركزي، وجزء من نهج البنك لتطبيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي هي: الحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم السياسة الاقتصادية الحكومية، التي تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي، وفتح أماكن عمل، وتقليص

قلق من انطلاق مشروع سيطرة السياسيين على الطاقم المهني في الوزارات والمؤسسات الإسرائيلية

*لجنة وزارية تطلب تعيين نواب مديرين عامين للوزارات على أساس سياسي وليس

بسبب مؤهلاتهم المهنية* المحكمة العليا كانت ألغت إجراء كهذا قبل أكثر من ٢٢ عاما*

اتهم ضد كبار المسؤولين، وضمنهم رئيس الوزراء، ويرى خبراء ومسؤولون سابقون أن القرارات الأخيرة هي بدء فعلي لتطبيق التوصيات الأوسع. ويقول مدير عام وزارة المالية الأسبق آفي بن بسات، وهو حاليا بروفيسور في كلية الإدارة في الجامعة العبرية "إن التغييرات المخططة في تعيين نواب المديرين العاملين في الوزارات والمؤسسات الرسمية العامة، ستؤدي إلى اهدار المال العام، إذ يجري الحديث عن وظائف زائدة، وعن انخفاض في مستوى الأداء الحكومي".

وتابع بن بسات قائلا "إن الادعاء بان هذه خطوة من أجل تعزز حكم منتخب الجمهور، وتطبيق سياسة الوزير، لا أساس له، لأن الجهاز المهني القائم يعد مخططات وبرامج، ويعرضها على الوزير ليقتر بشأنها، وبحسب الحاجة فإن هذه المخططات قد تعرضت على الحكومة أو حتى على الكنيست لقرارها".

وقال العامور السابق لسلك خدمات الدولة، شموئيل هولندر، إن حكومات سابقة حاولت الإقدام على خطوة

أصل ٣٠ وزارة قائمة، بينما سيصل عدد الموظفين ككل إلى ٧٥ موظفا، سيكلفون الخزينة العامة ٤٥٢ ألف دولار سنويا. إذ أن الحديث يجري عن نائب مدير عام اضافي، وليس مكان أي من الموظفين العاملين حاليا. إلا أن نائب المدير العام الجديد سيكون ضمن التعيينات السياسية، وخاضعا لأجندة الوزير السياسية.

يضاف إلى هذا أن اللجنة الوزارية ذاتها، وبإذات وزيرة العدل أييليت شاكيد، طلبت من رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، تقليص صلاحيات ما يسمى "لجنة البحث" عن أسماء مؤهلة لتولي مناصب، وتقليص عدد أعضاء اللجنة من خمسة إلى ثلاثة أشخاص، على أن يتم سحب بعض الوظائف من مسؤوليتها، وبشكل خاص المستشار القانوني للحكومة، ليكون تعيينا مباشرا من رئيس الوزراء وبمصادقة الحكومة.

وفي خلفية هذا الاقتراح عدة اعتراضات للمستشار القانوني للحكومة الحالي، أفحاي مندلبليت، على قوانين وقرارات حكومية، أبرزها ما يسمى "قانون التسوية" لنهب الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة. إلا أنه من المفارقة أن تعيين مندلبليت كان بضغط مباشر من نتنياهو، إذ كان مندلبليت سكرتير الحكومة، ويعد مقربا من نتنياهو. وأثار تعيينه ضجة كبرى، خاصة وأن المستشار هو بمثابة المدعى العام الأعلى للنيابة، ويده قرار تقديم لوائح

وأقام نتنياهو لجنة مكونة من وزيرة العدل أييليت شاكيد ووزير السياحة ياريف ليفين، لتقديم توصيات للحكومة لقرارها. ولم تكن اللجنة بحاجة إلى وقت كبير حتى تنجز مهمتها، لأن الهدف كان واضحا. وقيل أقل من شهرين وضعت اللجنة توصياتها الأولية، ومن أبرزها أنه سيكون باستطاعة الوزراء تعيين عدد أكبر من الموظفين بمن في ذلك نواب مديرين عامين. كما أنه سطر تغييرات في شكل عمل لجنة التعيينات الكبرى في الجهاز الحكومي. ولكن كل هؤلاء الموظفين الجدد سيضطرون للمغادرة مع استبدال الوزير، وفي هذا ضرب للجهاز المهني الثابت، مقابل سطوة السياسيين على المؤسسات الرسمية.

وقد أثار هذه التوصيات اعتراضات كبيرة لدى السلك المهني في الوزارات، وأيضا لدى سياسيين ومسؤولين سابقين في الوزارات، وقبل أيام صاغت اللجنة ذاتها توصيتها العينية الأولى، وهي أنه سيكون بوسع كل وزير - ووزارته أكثر من ١٥٠ موظفا، أن يعين نائب مدير عام إضافيا بشكل مباشر مع طاقم موظفين. وكما ذكر، فإن نواب المديرين العاملين هم من السلك المهني يصلون إلى وظائفهم بالترقية، أو بعهادات رسمية، حسب الكفاءات المهنية ذات الشأن للوظيفة. وقالت صحيفة "ذي ماركر" إن هذا سيشمل ٢٥ وزارة من

مقابلات

إسرائيل تسعى إلى التأثير على التسوية حول مستقبل سورية

تحليلات: في إسرائيل يعرفون أن زمام الأمور بشأن سورية في يدي موسكو



أحد مواقع قوات الأمم المتحدة في الجولان

(رويترز)

في الحفاظ على الخطوط الحمراء التي وضعتها وفي منع تعاطف قوة حزب الله وأذرع إيران الأخرى في سورية، وذلك من دون أن تقوض علاقاتها العميقة مع موسكو ومن دون التسبب بتصعيد واسع في الجبهة (الإسرائيلية) الشمالية؟“.

رسائل إسرائيلية

ذكر محلل الشؤون الأمنية في صحيفة “معاريف”، يوسي ميلمان، يوم الجمعة الماضي، أن إسرائيل مرتت رسائل من خلال الأطراف غير السورية الضالعة في المحادثات حول مستقبل سورية، قالت فيها إنها ستكون مستعدة لتقليص تدخلها في سورية، أي تقليص الغارات التي تشنها بين حين وآخر في عمق الأراضي السورية، مقابل تسوية أو تفاهات صامتة تقضي بمنع إيران وحزب الله ومليشيات شيعية أخرى من الاقتراب إلى مسافة معينة من خط وقف إطلاق النار في الجولان.

وأضاف ميلمان أن إسرائيل ستوافق على أن “يعود جيش نظام الأسد إلى المنطقة الحدودية هذه بموجب اتفاق فصل القوات بين الدولتين من العام ١٩٧٤“.

وبحسب ميلمان، فإنه تسود مخاوف لدى القيادة الإسرائيلية، السياسية والعسكرية، من أن التوصل إلى تسوية تبقى الأسد في الحكم سيوجب إيران إلى نشر قوات مؤالية لها في مناطق قريبة من الجولان المحتل، وأن “هذا الموضوع أهم بالنسبة لإسرائيل من الغارات التي تشنها في عمق الأراضي السورية“.

وتابع أن هذه المخاوف تفسر الزيارات المتكررة لنتنياهو إلى روسيا، ولقائاته مع بوتين، إضافة إلى عشرات الاتصالات الهاتفية، وزيارات ضباط في الجيش الإسرائيلي ووزراء إلى موسكو. “وفي إسرائيل يعرفون أن زمام الأمور بيدي موسكو والإجابات التي سسمعها نتنياهو من بوتين في زيارته الأخيرة لموسكو لم تكن واضحة، لكن الانطباع لدى مسؤولين سياسيين وأمنيين إسرائيليين هو أن بوتين يدرك قلق إسرائيل ومصالحها الأمنية“.

قريباً من خط وقف إطلاق النار في الجولان، وقالت الدراسة إن “الإيرانيين أعلنوا عن تشكيل قوة جديدة في إطار الميليشيات الشيعية العراقية حزب الله النجباء، التي تقاتل في سورية تحت قيادة إيرانية. وأعلن المتحدث باسم هذه القوة أنها لن تخرج من سورية حتى طرد آخر الإرهابيين عن أراضيها، كما أنه يجري تشكيل قوة مقاتلة في سورية من أجل تحرير هضبة الجولان“.

وقالت الورقة إن إسرائيل تشعر بأنها “فائدة التنازير“ على المحادثات حول مستقبل سورية التي تجري في موسكو وطهران وأنقرة وأستانة وجنيف. وفي الوقت نفسه، فإن إسرائيل تسعى إلى طرح تخفاتها وخطوطها الحمراء وقبل زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وزيارة الرئيس الإيراني، حسن روحاني، ورأت الورقة أن “روسيا ستحاول طبعاً تهدئة مخاوف جميع هؤلاء اللاعبين وتحرير رسائل سرية فيما بينهم كوسيلة. وفي هذه المعركة، تؤدي الولايات المتحدة دوراً ثانوياً، ولا تتقف في مقدمة مسرح الأحداث وتحافظ على سرية أوراقها“.

ودفع هذا الوضع المعقد في سورية نتياهاو إلى التحدث عن الفارة، بصورة غير مألوفة، لأن إسرائيل لا تتحمل عادة مسؤولية الغارات التي تشنها في سورية. وقال نتنياهو إن “سياستنا مثابرة جداً، وعندما نرصد محاولات لنقل أسلحة متطورة إلى أيدي حزب الله، وتوفر بحوثنا المعلومات الاستخباراتية والإمكانية التنفيذية العسكرية، فإننا نعمل من أجل منع ذلك، هكذا كان وهذا ما سيكون، وبإمكاننا أن نتحدث عن إصرارنا وهو صلب، والدليل على ذلك هو أننا نعمل، وكل واحد يجب أن يأخذ ذلك بالحسبان، الجميع“. ورأت الورقة بأقوال نتنياهو هذه أنها تعبر عن قرار إسرائيل “بزيادة التدخل في ما يجري نسجه في سورية، على ضوء التقديرات أن توازن القوى يتغير في غير مصلحتها، والسؤال الكبير هو: إلى أي حد بإمكان إسرائيل أن تكون حازمة

على استياء إسرائيل من مركزية إيران في سورية ومن توقع بقاء قوات إيرانية وقوات أخرى تحت رعايتها في سورية في إطار تسوية مستقبلية.

وفيما تدعي إسرائيل أنها لا تتدخل في الحرب الدائرة في سورية، قالت الورقة إن “إسرائيل وضعت مجدداً خطوطها الحمراء، وأهمها منع نشر قوات إيران وأذرعها (حزب الله ومليشيات عراقية) في جنوب سورية، وبالقرب من الحدود (أي خط وقف إطلاق النار، من العام ١٩٧٤، في هضبة الجولان والذي تعتبره إسرائيل أنه حدودها مع سورية)، وعلى ما يبدو أن هذه الخطوط الحمراء هي الخلفية للفارة الجوية (في ١٧ آذار الفائت) في عمق سورية، وعلى مخزن يستخدمه حزب الله و/أو القوات الخاضعة لإيران. وتدل المحاولة السورية لاعتراض الطائرات المهاجمة بواسطة صواريخ أرض – جو من طراز ٥-SA على نوعية الأهداف التي تمت مهاجمتها وكذلك على تغيير محتمل لقواعد اللعبة، بأن سورية لم تعد مستعدة لامتناعها عن إسرائيلية من دون رد، واستدعاء السفير الإسرائيلي في موسكو إلى محادثة استيضاح في أعقاب هذا الحدث غابته التعبير لإسرائيل عن استياء روسيا من توسيع الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في عمق سورية“. واعتبرت الورقة أن “روسيا تنظر إلى إسرائيل على أنها دولة عظمى إقليمية بمقدورها التأثير على مجمل التطورات في الحلبة السورية، ولديها مصلحة مثبتة في تنسيق خطواتها في المنطقة مع إسرائيل، من خلال الامتناع عن احتكاك عسكري معها، ويجري بين الجانبين تنسيق أمني في الحيز السوري، أثبت نجاعته، كذلك هناك وعي روسي حيال مصلحة إسرائيل في منع استقرار قوات خاضعة لإيران – جو متطورة من صنع روسي وصواريخ باليستية دقيقة من صنع إيران وصواريخ أرض – بحر متطورة وغيرها“. (”يديعوت أحرنون“ – ٢٠١٧، ٣، ٢٢) وأضاف يديلين أن هذه الغارات الإسرائيلية جرى تنفيذها في سياق “محاولة إحداث توازن بين الأفصليات الكامنة في ضرب تعاطف قوة حزب الله وبين مخاطر التصعيد المقرونة بها، وحافظت إسرائيل على ضبابية انطلاقاً من تقديرات أنها تقلل من مخاطر رد حزب الله أو نظام الأسد. والأمر الذي ساعد في ابتلاع الأنشطة الإسرائيلية في الضجة الشاملة للحرب الأهلية في سورية هي الهجمات غير المتوقعة لأسلحة الجو الروسية والأميركية والتركية. وحقيقة أن إسرائيل اعترفت بالفارة (في ١٧ آذار الفائت) لا يعبر عن سياسة جديدة، وإنما نبع ذلك من إطلاق الـ”حيتس“ الذي لا يمكن إخفاؤه“.

ورأى يديلين أن “التوجهات الحاصلة في سورية في الفترة الحالية تستوجب تعديل السياسة الإسرائيلية، وفيما المتغير الأهم هو الوجود العسكري الروسي في سورية ومركزيته، إلى جانب الدعم الإيراني، الذي أدى إلى انتعاش النظام السوري وإعادة بناء ثقته بالنفس“.

وأردف أنه “في هذا السياق على إسرائيل أن تستوضح غاياتها الإستراتيجية مرة أخرى والتدقيق بصورة دائمة ومعقدة في فائدة خطواتها مقابل المخاطر التصعيد غير المرغوب بها“. وهذا كلام جديد ونادراً ما يصدر عن خبير عسكري إسرائيلي رفيع المستوى كيدلين.

ويعد أن أشار يديلين إلى أن “العنصر الأساس هو ترسيخ وتعزيز

والأردن والسعودية ودول الخليج، بعد تراجعها خلال ولاية الرئيس السابق باراك أوباما، خاصة في أعقاب المحادثات مع إيران وتوقيع الاتفاق النووي معها، الذي أثار حنق هذه الدول.

وتعتبر إسرائيل أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها روسيا في سورية وتحسين مكانتها في الشرق الأوسط، إلا أنها ستسعى إلى التوصل إلى تفاهات مع الولايات المتحدة وزيادة التنسيق معها بما يتعلق بالحفاظ على نظام الأسد في سورية.

لكن ورقة تقدير موقف صدرت عن “معهد أبحاث الأمن القومي“ في جامعة تل أبيب، مؤخراً، قالت إن “سياسة إدارة ترامب تجاه روسيا ما زالت غير واضحة، إذ أن النوايا المعلنة للرئيس بالتقرب من موسكو يشوشها الكشف عن فضائح حول علاقات مستشاريه مع الروس خلال الحملة الانتخابية (الرئاسة الأميركية) وموقف الجهات المعنية في الإدارة، التي تدعو إلى ممارسة ضغوط واثبات سياسة حازمة تجاه روسيا. وحلبه الشرق الأوسط، وفي مركزها التسوية في سورية، تشكل عملياً الاختبار الأول لتعامل إدارة ترامب مع روسيا. وهذه الإدارة تركز بالأساس على هزم “الدولة الإسلامية“ وتنظيمات المتمردين السلفيين – الجهاديين التي تدور في فلك تنظيم القاعدة بواسطة غارات جوية، ومنح روسيا زمام الأمور في قيادة عملية التسوية في سورية“.

وأضافت الورقة أن “تركيا، التي تدعم مجموعات المتمردين المقربة من الإخوان المسلمين والجيش السوري الحر، احتلت مكانة عالية في المحادثات حول مستقبل سورية بعد أن سيطرت على مناطق في شمال سورية (من خلال عملية “درع الفرات“ العسكرية). وأنقرة قلقة جداً من تزايد التأثير الكردي هناك وتعمل على دحر القوات الكردية إلى شرقي نهر الفرات. وفي هذا الإطار هي معنية بالمشاركة في الجهود العسكري للسيطرة على الرقة، من أجل منع الأكراد من تحقيق أي إنجاز، في الطريق نحو إقامة منطقة أمنية جنوبي الحدود التركية – السورية“.

وتابعت الورقة أن “إيران تواصل تطلعها إلى الحفاظ على سيطرة كاملة تحت النظام العلوي، ولذلك فإنها لا توافق على ما تبدو أنها السياسة الروسية الفعلية، أي تأسيس نوع من الفدرالية في سورية، تتفق مع توازن القوى الداخلي وتمتد نوعاً من الحكم الذاتي في المناطق التي توجد فيها قوة مسيطرة، مثل المنطقة الكردية في شمال سورية أو الحلب السني في منطقة حلب. كما أن إيران ليست راضية عن الدور المركزي الذي منحه روسيا إلى تركيا في تمثيل المتمردين السنة في المحادثات، وعن الاعتراف أيضاً بحيز التأثير التركي في شمال سورية. وتتعاون إيران مع روسيا في هذه المرحلة، لكنها في موازاة ذلك تساعد الأسد على توسيع سيطرته في مناطق أخرى وتواصل تزويد السلاح لنزاعها التنفيذية المركزية، أي حزب الله“.

وأشارت الورقة إلى أنه “ليس واضحاً تماماً مدى استعداد روسيا لأخذ رغبات إيران بالحسبان، وليس مستبعداً أنه يوجد تناقض مصالح بين الدولتين. رغم ذلك، تواجه موسكو صعوبة في الاستجابة إلى مطالب الولايات المتحدة بتقليص التأثير الإيراني في سورية بعد أن زوّدت إيران “الأخذية على الأرض“ (أي القوات)، والتي سمحت بانتصار الائتلاف الداعم للأسد في حلب. إضافة إلى ذلك، توجد لروسيا مصالح واسعة ومتنوعة أكثر تربطها بإيران، مثل الطاقة وبيع السلاح والتجارة وغيرها“.

إسرائيل وتوازن القوى في سورية

وفقاً لورقة تقدير الموقف، فإن “إسرائيل تدرك أنه انتهت مرحلة القتال الأساسية في الحرب الأهلية في سورية“، وبدأت معركة جديدة على بلورة سياسية لوجه سورية، وأنه على ضوء ذلك، زار رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، موسكو والتقى مع بوتين، في التاسع من آذار الفائت. وركز نتنياهو في هذا اللقاء مع الرئيس الروسي، وهو الخامس منذ بدء التدخل العسكري الروسي في سورية،

تشير التقديرات في إسرائيل إلى أن الحرب الأهلية في سورية، التي دخلت في منتصف شهر آذار الفائت عامها السابع، قد شارفت على نهايتها، في أعقاب التحول الكبير في هذه الحرب لمصلحة النظام السوري. لكن في الواقع، هذه التحولات لا تصب في مصلحة النظام السوري وحده فقط، وربما لا تصب في مصلحة بالأساس في مصلحة حلفاء دمشق، روسيا وإيران وأيضاً حزب الله، الذين لولا تدخلهم العسكري المباشر لما تمكن النظام من الصمود أمام هجمات قوات المعارضة السورية والتنظيمات الجهادية المتطرفة، مثل تنظيم “الدولة الإسلامية“ (داعش) و”جبهة فتح الشام“ (النصرة سابقاً).

وفي الوضع الحالي، بينما تجري محادثات متعددة الأطراف بمشاركة النظام السوري وقوى المعارضة السورية وروسيا وإيران وتركيا والأمم المتحدة، حول الانتقال السياسي في سورية، تعتبر إسرائيل أن عليها أن تؤثر في هذه المحادثات الجارية في جنيف وأستانة وموسكو وأنقرة، ويبحث بعدة رسائل إلى معظم الجهات المشاركة هذه المحادثات وخصوصاً روسيا.

التحول في الحرب السورية

بدأ التحول الكبير في الحرب الأهلية في سورية عندما قرر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، التدخل عسكرياً في الحرب، في أيلول العام ٢٠١٥، من أجل الحفاظ على بقاء نظام بشار الأسد، وإلى جانب قوات النظام والقوات الروسية، الجوية بالأساس، حاربت إيران وحزب الله ومليشيات عراقية شيعية ضد قوات المعارضة، ووصل القتال أوجه عندما سقطت مدينة حلب، معقل المعارضة، بأيدي النظام وحلفائه في كانون الأول الماضي.

وفي أعقاب ذلك، بادرت روسيا وتركيا إلى وقف إطلاق نار مع قوات المعارضة المركزية باستثناء التنظيمات الجهادية، في موازاة محاولة إطلاق مرحلة انتقالية، في محاولة لبلورة مستقبل سورية ومستقبل النظام السوري أيضاً.

ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإنه خلال فترة وقف إطلاق النار والمادثات في أستانة وجنيف، استمر التغيير في ميزان القوى الداخلي وتزايد القوى الخارجية المشاركة في الحرب، بحيث أن روسيا وإيران تساعدان قوات النظام في توسيع سيطرتها في عدة مناطق في البلاد، بينما شرق حلب وغوطه ودمشق ومنطقة حمص، وبحسب تقارير إسرائيلية، فإن حزب الله يعمل تحت رعاية إيران على تغييرات ديموغرافية، خصوصاً في المناطق الحدودية بين سورية ولبنان، من أجل إنشاء بيئة ديموغرافية مريحة في فترة ما بعد الحرب.

في موازاة ذلك، اشتدت الهجمات ضد “داعش“ في شرق سورية بهدف تحرير تلك المناطق من سيطرته، واشتدت هذه الهجمات في أعقاب بدء ولاية الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في كانون الثاني الماضي. وتدفق قوات القيادة المركزية الأميركية القتال ضد “داعش“ في معقله في الرقة، وقد عززت الولايات المتحدة قواتها في شمال وشرق سورية بزج المزيد من قوات مشاة البحرية (المارينز). إضافة إلى إرسال قرابة ٥٠٠ جندي من القوات الخاصة، وتشارك في هذه العملية “داعش“ قوات سوريا الديمقراطية وقوات حماية الشعب الكردية. وهاتان المجموعتان الأخيرتان تتلقيان الدعم والتدريب من الولايات المتحدة، وإلى جانب ذلك، تحاول قوات النظام الوصول إلى الرقة من الجهة الغربية.

روسيا وتوازن القوى في سورية

المعضلة التي تراها إسرائيل في سورية هي أن روسيا تحولت إلى اللاعب الأبرز في الساحة السورية وحتى أن تأثيرها ازداد في الشرق الأوسط، من جهة، وأن بدء ولاية ترامب تثير توقعات بحدوث تعاون روسي – أميركي، من الجهة الأخرى. يضاف إلى ذلك وجود مؤشرات، وفقاً للتقديرات الإسرائيلية، حول وجود تغيرات في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لجهة السعي إلى لجم تأثير إيران في مقابل تحسين العلاقات مع الدول العربية، مصر

معنى توجس إسرائيل من إطلاق الجيش السوري صاروخاً نحو طائراتها

ادعت إسرائيل منذ نشوب الحرب الأهلية في سورية أنها لا تتدخل ولن تتدخل في سورية، لكنها شغنت العديد من الغارات على أهداف داخل سورية، من دون تحمل مسؤولية علنية عنها، علماً أنها تركزت بصمتها فيها، كما أن تقارير عربية وأجنبية أكدت أن الطيران الحربي أو صواريخ إسرائيلية هي التي نفذت هذه الغارات. لكن الفارة الإسرائيلية التي قصفت هدفها في عمق الأراضي السورية، في ١٧ آذار الفائت، كانت استثنائية بسبب إطلاق إسرائيل صاروخاً من منظومة “حيتس“ لاعتراض الصواريخ الباليستية، بعد قيام سورية بإطلاق صاروخ أرض – جو من طراز ٥-SA في محاولة لاعتراض الطائرات الإسرائيلية التي كانت عائدة من غاراتها. وتمكن صاروخ “حيتس“ من اعتراض الصاروخ السوري، الذي سقط في الأغوار داخل الأراضي الأردنية، واضطرت إسرائيل إلى تبني مسؤولية هذه الفارة.

إلا أن هذه الفارة الإسرائيلية ورد الفعل السوري، دفعا خبراء عسكريين ومحللين إسرائيليين إلى وضع علامات استفهام حول مدى تأثير الغارات التي تشنها إسرائيل ضد أهداف سورية، وما إذا بإمكانها منع تزايد قوة حزب الله، كونها تستهدف قوافل تنقل أسلحة من سورية إلى لبنان. كذلك تساءل محللون حول رد الفعل السوري، بإطلاق صاروخ باتجاه الطائرات الإسرائيلية. ويشير إلى أن أبناء تحدثت عن غارة إسرائيلية أخرى في سورية، رداً على رد الفعل السوري وأسفرت عن مقتل أحد عناصر الميليشيات الموالية لإيران.

وكتب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق، ورئيس “معهد أبحاث الأمن القومي“ في جامعة تل أبيب، عاموس يديلين، أنه “في المستوى التكتيكي، فإن سلة ردود الفعل الإسرائيلية تألفت من مهاجمة مصادر إطلاق النار على إسرائيل، مهاجمة الجيش السوري الذي لم يمنع

الردع“ ضد سورية ولبنان وحزب الله وإيران، كتب أنه “فيما يتعلق بمنع تعاطف قوة حزب الله، فإن المطلوب هو تقديرات جديدة حول ما إذا كانت الغارات تشوش عملية بناء القوة لهذه المنظمة بقدر يبرز مخاطر التصعيد. وإذا كان المس تعاطف القوة ضئيلاً، لربما مخاطر التصعيد ليست مبررة. وإذا كان كبيراً، يجب الاستمرار في مس تعاطف قوة حزب الله بسلاح نوعي“.

من اتخذ قرار إطلاق الصاروخ؟

هذه ليست المرة الأولى التي يطلق فيها صاروخ مضاد للطائرات باتجاه طائرات حربية إسرائيلية، فقد فعل النظام السوري ذلك في أيلول العام ٢٠١٦، وأشار المحلل العسكري في موقع “يديعوت أحرنون“ الإلكتروني، رون بن يشاي، إلى أن “رد الفعل السوري جاء عندما كانت الطائرات في الأجواء الإسرائيلية“، وأن الصاروخ الذي أطلقه الجيش السوري من صنع روسي وحصلت عليه سورية في الفترة الأخيرة، وأضاف أنه “على ضوء حقيقة أن هذا صاروخ كبير نسبياً، فإن بطارية “حيتس“ هي التي اعتراضته“. وبحسب بن يشاي فإن «إطلاق ٥-SA هو تغيير في السياسة من جانب النظام السوري، والرئيس السوري بشار الأسد يشعر بالأمان بدعم من الوجود العسكري الروسي، والانتصار في حلب والسلاح الاستراتيجي المتطور الذي تم تزويده له، ويبدو أيضاً أن رد الفعل مرتبط بان الفارة استهدفت كنزاً هاماً بالنسبة له، والأسد يشعر أنه على ظهر الحصان، وهو يعرف أن إسرائيل لن تتخلف في ردها، بسبب وجود القوات الروسية“. واعتبر بن يشاي أن “إطلاق هذه الصاروخ يندرز بشروط ويدل على تصعيد في قابلية تجر الأوضاع وتوترها، وعملياً، فإن إطلاق صاروخ بعد غارة داخل الأراضي السورية قد يقود إلى أن أي تصادم سيتطور إلى حرب“.

اليمن الإسرائيلي: اللاجئون الأفارقة "برميل بارود" في جنوب تل أبيب!

*عدد "المتسولين الأفارقة" في الأحياء الجنوبية الخمسة في مدينة تل أبيب يتراوح بين ٤٨ ألفاً و٦٠ ألفاً، بينما انخفض عدد الإسرائيليين (اليهود) في تلك الأحياء إلى ٣٩١٥٠ شخصاً فقط!



لاجئون أفارقة على قارعة طريق في تل أبيب.

منذ مغيب الشمس؛ ٢٤٪ منهم عبروا عن خوفهم من أن يكونوا ضحايا لأعمال عنف، سواء باعتداء جسدي مباشر أو بالتهديد.

أما «السبب المركزي» لهذا الشعور بالخوف بين هؤلاء السكان فهو، كما يشهد التقرير، «مجموعة غير الإسرائيليين التي تسكن في المنطقة؛ إذ تشكل هذه «المجموعة» ٦٤٪ من مصادر القلق التي يساور الإسرائيليين في تلك الأحياء، وإلى جانبها، ثمة مجموعتان أخريان تثير هذا القلق وتدني الشعور بالأمن والأمان في تلك المنطقة هما: «المدمنون على المخدرات» و«المشردون بلا مأوى».

إلى جانب ما ذكر أعلاه عن «الفجوة الديمغرافية» وتراجع الشعور بالأمن والأمان؛ يشير تقرير «ميداه» إلى جانب آخر من الانعكاسات السلبية المترتبة على وجود اللاجئين الأفارقة في تلك الأحياء من مدينة تل أبيب، وخاصة في المجال الاجتماعي - الاقتصادي. ويركز التقرير هنا على أن «بلدية تل أبيب تستثمر في أبناء المتسولين على حساب الإسرائيليين

وللتدليل على هذا، يقول التقرير إن بلدية تل أبيب رصدت في العام ٢٠١٥ مئلفاً يزيد عن ٦٤ مليون شيكل لمعالجة أوضاع «السكان الأجانب في جنوب تل أبيب»، وهو ما يشكل زيادة بنسبة ٤٠٪ عن الميزانية التي خصصتها البلدية للأجانب في العام ٢٠١٣. أما في العام الجاري، ٢٠١٧، فيتوقع أن تصل هذه الميزانية إلى أكثر من ١٠٠ مليون شيكل... «وهذا كله يأتي على حساب السكان القدامى (إي الإسرائيليين - اليهود) في جنوب تل أبيب، والذين يضطرون إلى الهرب والبحث عن أماكن أخرى للسكن».

غير أن هذه الفجوة الديمغرافية - حسب تقرير «ميداه» - لم تقتصر مع الوقت، بل العكس هو الصحيح، إذ ازدادت وتعمقت في غير صالح الإسرائيليين. وهذا ما تؤكده بلدية تل أبيب ذاتها، أيضاً، إذ «تعترف بأن العدد الحقيقي للمتسولين الأفارقة الذين يعيشون في المدينة يزيد، فعليا، عما هو مسجل في المعطيات المتوفرة في حوزة البلدية».

مشيرة إلى أنه «تنقصها أرقام دقيقة عن عدد الأولاد في عائلات المتسولين وعن عدد الولادات والوفيات لديها».

ويلفت التقرير إلى أن البلدية تضيف إلى هؤلاء، أيضاً، «عشرات آلاف العمال الأجانب واللاجئين الذين يتوافدون إلى المدينة في نهايات الأسابيع» ما يعني أن عدد الأجانب في تل أبيب هو «كبير جدا، لكن من الصعب جدا تقديره» وأنه «إذا ما بقي الوضع كما هو عليه اليوم، فمن المؤكد أن عدد الأجانب في جنوب تل أبيب سيزداد باستمرار خلال السنوات القليلة القادمة».

بين المعطيات التي يوردها التقرير، أيضاً، نقلا عن وثيقة مركز الأبحاث التابع للكنيست؛ عدد الأطفال الأجانب حتى سن ست سنوات في الأحياء الجنوبية من تل أبيب يزيد عن عدد الأطفال الإسرائيليين في تلك الأحياء، وتفيد معطيات بلدية تل أبيب بأن عدد الأطفال الإسرائيليين حتى سن ست سنوات في أربعة من الأحياء الخمسة المذكورة بلغ ٢٦٠ طفلاً حتى نهاية العام ٢٠١٤، بينما تفيد معطيات إحصاءات الأمم والأطفال التابعة لوزارة الصحة الإسرائيلية بأن عدد الأطفال الأجانب في تلك الأحياء بلغ، في الفترة نفسها، ٣٦٠ طفلاً؛ ما يعني وجود «فجوة جغرافية» بقيمة ٦٠ طفل لصالح «المتسولين الأفارقة».

والغالبية الساحقة من العائلات التي تتلقى الخدمات في عيادات الأم والأطفال في تلك الأحياء (كثرت من ٨٠٪) عائلات قادمة من دول أفريقية، وخاصة أريتريا والسودان.

«كأن الحي ليس جزءاً من دولة إسرائيل!»

حيال هذا الوضع الذي عكسه الأرقام، تعاني الأحياء الجنوبية في تل أبيب - كما يؤكد التقرير - من ظاهرة «الهدرة السلبية المكثفة». خلال الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤، خسرت أربعة من أحياء الجنوب الخمسة (بدون فلورنتين) نحو ٣٠٠٠ من سكانها الإسرائيليين (اليهود). وتشير وثيقة مركز الأبحاث في الكنيست إلى «انعدام أية معلومات حول أسباب هذه الهدرة»، لكن معهد التقرير في «ميداه»، غلغاد تسفايك، يضيف: «من الأحاديث التي أجريتها مع إسرائيليين هجروا جنوب تل أبيب، يتضح أن السبب المركزي للانتقال إلى السكن في مكان آخر هو المتسولون الأفارقة!!»

ولإثبات ما يقوله، ينقل التقرير عن سيدة «فرضت الكشف حول أسباب هذه الهدرة»؛ تركت حي «هتكفا» في جنوب تل أبيب مؤخراً وانتقلت إلى السكن في مكان آخر، قولها: «٤٠٠ إسرائيلي غادروا حي هتكفا خلال العام ٢٠١٤... أنا تركت الحي لأنه لا قانون فيه ولا سلطة، كأنه ليس جزءاً من دولة إسرائيل» وتضيف: «ابتداءً من الساعة السابعة مساءً، يصبح الحي كأنه تحت حظر التجول الشامل... وحين كنت أخرج من

إسرائيلية رسمية إلى أن عدد هؤلاء اللاجئين يبلغ نحو ٦٠ ألف إنسان، غالبيةهم الساحقة من أريتريا والسودان. ممن لا تستطيع إسرائيل طردهم بصورة رسمية، لما في ذلك من خرق للقانون الدولي ولاتفاقية حماية الأسرى، التي وقعت عليها إسرائيل. ولأن الأمر كذلك، فهي تلجأ إلى ممرسة الضغوط الشديدة والمختلفة عليهم (السجن، الاعتقال الإداري، التحريض الدموي ضدهم وحرمانهم من أبسط الخدمات وأكثرها حيوية) لإكراههم على المغادرة «بصورة طوعية واختيارية» (!) - وهو ما نجحت في تحقيقه مع آلاف من هؤلاء اللاجئين الذين غادروا إسرائيل، فعلاً.

«المدينة العبرية الأولى تفقد طابعها!»

يقول تقرير موقع «ميداه» إن «سكان جنوب تل أبيب» (المقصود السكان اليهود) تعرضوا في الأسابيع الأخيرة إلى موجات من العنف، الكلامي والجسدي، من جانب «متسولين أفارقة»، أطلق اللاجئون خلالها سيلاً من الشتائم لدولة إسرائيل وشرطتها ومواطنيها، مثل: «هذه الشرطة هي داعش»، «دولتكم مرفقة»، «هذه ليست دولتكم»، «أنتم مهاجرون»، بل كان بين أبناء المهاجرين من عبر عن «الشكر الجزيل لهتلر ولنازيين!» ويضيف التقرير أن رجال الوحدات الخاصة في الشرطة الإسرائيلية الذين حضروا إلى المكان لتهدئة الأوضاع وإعادة النظام «قوبلوا بوابل من الحجارة من جانب المشاغبين الأفارقة».

كما يتحدث التقرير عن «حالات الاعتصاب الوحشية العديدة، الاستفزازات الجاهريية والشتائم التي تمحق الشعور بأن الجزء الجنوبي من المدينة العبرية الأولى (تل أبيب) يفقد طابعه الإسرائيلي ويتحول إلى بيت للمتسولين الأجانب». ويستعين بوثيقة يقول إنها صادرة عن «مركز الأبحاث والمعلومات» في الكنيست تحت عنوان «وجود المتسولين في أحياء جنوب تل أبيب»، وهذه الوثيقة، التي صدرت في حزيران الأخير، «تؤكد أن الأمر ليس مجرد أحاسيس فقط، وإنما هي حقائق صلبة تثير القلق الشديد».

لأنها تكشف أن «عدد المتسولين في الأحياء الجنوبية من تل أبيب أصبح يفوق عدد الإسرائيليين (اليهود) في تلك الأحياء»، وذلك استناداً إلى معطيات رسمية قدمتها أقسام مختلفة في بلدية تل أبيب إلى مركز الأبحاث التابع للكنيست. وتبين هذه المعطيات، المحدثة حتى بداية العام ٢٠١٦، أن عدد «المتسولين الأفارقة» في الأحياء الجنوبية الخمسة فقط في مدينة تل أبيب وحدها (أحياء: شايبرا، نفيه شانان، هتكفا، كريات شالوم وفلورنتين) يتراوح بين ٤٨ ألفاً (حسب تقديرات المركز الاجتماعي - الاقتصادي في البلدية) و ٦٠ ألفاً (حسب تقديرات مديرية خدمات الرفاه في البلدية. في المقابل، انخفض عدد الإسرائيليين (اليهود) في تلك الأحياء الخمسة إلى ٣٩١٥٠ شخصاً فقط، طبقاً لمعطيات بلدية تل أبيب حتى نهاية العام ٢٠١٤. وتعكس هذه الأرقام «فجوة ديمغرافية جديدة وخظيرة لصالح المتسولين، يتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف شخص».

التبادل التجاري التركي - الإسرائيلي سجل ذروة حتى خلال الأزمة ويستعد لأكثر!

*السفير التركي في تل أبيب: نريد تنويع التبادل الاقتصادي مع إسرائيل *تركيا شكلت محطة لنقل بضائع كيميائية ونفطية إسرائيلية إلى دول أخرى*

٢٠١١ و ٢٠١٥ بنسبة ١٣٪. وأضاف: إننا نبارك العلاقات المتطورة والحوار بيننا وبين الجهات الاقتصادية الموازية في تركيا، ونأمل التوصل خلال العام الجاري إلى اتفاقيات جديدة، تدفع بالعلاقات إلى الأمام أكثر.

وتؤكد الباحثة في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب د، غاليا ليندنشتراوس إن مجرد استئناف التعاون الرسمي بين إسرائيل وحلف الناتو، وفتح المكتب الإسرائيلي في مقر الناتو، هو ثمرة أسقاط حق النقض (الفيتو) التركي في الحلف، وهذا أيضاً ثمرة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين. وعدا هذا، فإن أحد المحفزات لتوقيع على اتفاقية التطبيع، كان إمكانية تصدير الغاز من تركيا إلى إسرائيل، على الرغم من أنه حتى في حال توقيع اتفاقية بين الجانبين بشأن الغاز، فإن إمكانية تطبيقها ما تزال موضع شك، ولكن في كل الأحوال فإن احتمال الاتفاق كان له التأثير الأكبر على التوقيع.

يذكر أنه حينما تم الإعلان عن توقيع الاتفاق، جرى الحديث عن احتمال أن يتم التوصل إلى اتفاق لمد أنبوب غاز من الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، إلى تركيا، ومنها إلى دول أوروبية.

وتقول ليندنشتراوس إنه إلى جانب كل هذا، فإن الجانب التركي ما يزال يسيطر تركيزه على الشأن الفلسطيني، ولكن بشكل خاص على إعادة أعمار قطاع غزة، وهي قضية كانت سبباً في المباحثات الكثيرة بين الجانبين الإسرائيلي والتركي على مدى سنوات.

وتضيف ليندنشتراوس أن قسماً من المشاريع المرتبطة بإعادة أعمار قطاع غزة صعب جداً من حيث التنفيذ، على ضوء استحصال أزمة الكهرباء في القطاع. وقد اتفقت تركيا وقطر على تزويد القطاع بكميات سولار تكفي لإنتاج الكهرباء على مدى ثلاثة أشهر، إلا أن تركيا تأمل التعاون مع ألمانيا إقامة محطة قوة جديدة لإنتاج الكهرباء.

يذكر أن تركيا كانت قد تنازلت خلال المفاوضات عن طلب رفع الحصار عن قطاع غزة، بحسب ما ذكرت إسرائيل؛ وفي المقابل فإن تركيا أعلنت أن الاتفاق يسمح لها بنقل بضائع «مساعات انسانية» دون تحديد كميات إلى قطاع غزة. لكن هذه البضائع ستصل إلى ميناء إسرائيلي وستكون خاضعة لفحص وأنظمة سلطات الاحتلال، التي ستتولى نقل البضائع إلى قطاع غزة.

تركيا ليس من المفروض أنها مخصصة كلها إلى السوق التركية المحلية، بل إن تركيا تشكل محطة انتقال قسم كبير من هذه البضائع إلى دول أخرى تصدر لها تركيا. وما يقوله غباي بالإمكان تفسيره بأن تركيا قد تكون قناة نقل بضائع إسرائيلية إلى دول لا تقيم علاقات مع إسرائيل، مع أن من مصلحة الأخيرة عقد اتفاقيات تجارية مباشرة مع أكبر عدد من دول العالم.

ويقول غباي «بكلمات أخرى، فإن الصادرات إلى تركيا محددة بشكل كبير، ولهذا فإنها تتأثر بشكل جوهري من التغيرات في هذا القطاع، كما هو حاصل في مجال الكيمياءات ومنتجات النفط. ومن هنا تكمن أهمية تنويع وتشعب الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا. فتركيا هي عنوان الصادرات الخامس من حيث حجمه للصناعات الإسرائيلية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والصين وهولندا».

ويختتم غباي قائلًا إن اتفاق المصالحة بين إسرائيل وتركيا يخلق فرصاً جديدة لمستقبل جديد. وإذا ما عرفت الدولتان كيف تستغلان الفرصة المتاحة، فإن التبادل التجاري بينهما سيرتفع لصالح الجانبين.

من ناحيته يقول سفير إسرائيل في أنقرة، إيتان ناغي، إن الدولتين تضعان على رأس سلم الأولويات مسألة التعاون الاقتصادي التجاري، وتنويع التجارة وتوسيعها. من خلال إبرام اتفاقيات مناسبة، ومن خلال تعديل اتفاقيات التجارة الحرة، واتفاقيات اقتصادية أخرى، وإجراء مفاوضات لتعاون آخر، بما في ذلك تعاون متبادل في العطاءات الحكومية، وفي الأشهر القريبة ستكون زيارات وزراء متبادلة ذوي علاقة بالاقتصاد، إلى جانب وفود اقتصادية لدفع العلاقات بين الجانبين.

أما رئيس اتحاد الصناعيين الإسرائيليين شرانغا بروش، فيقول في كلمة افتتاحية لمجلة المجلس الاقتصادي والغرفة التجارية الإسرائيلية التركية، إنه في بدايات العام ٢٠١٧، مزت ٢٥ عاماً على إقامة المجلس الاقتصادي والغرفة التجارية الإسرائيلية التركية، ولكننا نشهد حالة الاستنهاض في العلاقات والمرحلة الجديدة بين الدولتين. منذ اتفاق المصالحة الذي تم توقيعه في شهر حزيران ٢٠١٦، فتركيا شريكة مركزية للصناعات الإسرائيلية، إن كان في الصادرات أو الاستيراد، والقرب الجغرافي بين الدولتين يسمح لنا بتعزيز التعاون بشكل أفضل بكثير.

وتابع بروش قائلًا إن التجربة مع تركيا دلت على أنه أيضاً في ظل أزمة سياسية استمرت العلاقات التجارية بين الدولتين مستقرة، وحتى أن الاستيراد من تركيا ارتفع بين العاملين

تركيا تستطيع أن تكون الشريك الأفضل لدولة إسرائيل، أيضاً بالمقارنة مع دول أخرى في العالم مثل الصين، شريكة جيدة لرجال الأعمال الإسرائيليين، ولعموري التقنية وغيرهم. إننا نريد التداول في كل مشروع يتم عرضه، وأن يكون على طاولة المفاوضات، من أجل الدفع به مع ممثلي الشركات والجهات الإسرائيلية ذات الصلة».

ويتابع أوكيم قائلاً: «إنني لا أستطيع إنكار أن مجال الطاقة والسياحة هما المجالان الأكثر ضماناً وحجماً بشكل خاص، وأعتقد أن قطاع التكنولوجيا والفروع المتفرعة منه هي أيضاً تحمل فرصاً كبيرة، وعلى الجهات التركية أن تفحص أين هي الاستثمارات الأفضل للعمل فيها».

ويقول أوكيم إن العلاقات الاقتصادية قوية، «كما أن القرب الجغرافي بين الدولتين يسهل إقامة وتوطيد العلاقات، وفي المستقبل ربما يتم ربط أنبوب غاز في أعماق البحر وأيضاً كابل كهرباء، وفي المستقبل الاعد كابل اتصالات أيضاً وغيره. ومن المهم جداً أن نفهم أن التقدم في المصالح والتعاون بين الجانبين، سيتم توجيهها بموجب العلاقات المتبادلة. وهناك ميزة إضافية للتعاون ونحن نفحص أين هي احتمالات المصالح المشتركة. إننا نزيد إجراء حوار موسع وفي كل المواضيع هذه».

هل تشكل تركيا محطة عبور لدول أخرى؟

يقول رئيس معهد الصادرات الإسرائيلي رمزي غباي، لمجلة المجلس الاقتصادي والغرفة التجارية الإسرائيلية التركية، «إنه في كل سنوات الأزمة استمر وصول الوفود ورجال الأعمال من تركيا إلى إسرائيل، وتم الحفاظ على العلاقات. وإن نحن في أعقاب التوقيع على اتفاق المصالحة والتطبيع بين الدولتين، ونقف أمام مرحلة تحول إيجابي، وما نؤمن به أن العلاقات الاقتصادية ستقوى بين الدولتين».

ويتابع غباي قائلًا إن لإسرائيل وتركيا شبكة علاقات اقتصادية واسعة وطويلة الأمد. وحجم التبادل التجاري الإسرائيلي التركي وصل في العام ٢٠١٥ إلى ٤ مليارات دولار. وبين العاملين في قطاع تصدير البضائع الكيمائية ومنتجات النفط، إذ ٢٠١٦ و ٢٠١٥ طرأ تراجع في الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا، بسبب تراجع صادرات البضائع الكيمائية ومنتجات النفط، إذ هبطت بنسبة ٤٤٪، مقارنة مع ما كان في العام ٢٠١٥. والسبب المركزي لتقلص هذه الصادرات هو التراجع الحاد في أسعار الطاقة العالمية، إضافة إلى تأثير ملموس لتراجع تركيا الدولية تمثلت بتراجع الطلب والمنافسة في الأسواق العالمية. ويشير غباي إلى أن الصادرات الكيمائية الإسرائيلية إلى

اجمالي الصادرات الإسرائيلية. وكان واضحاً أن مسألة الغاز، الذي تسيطر عليه إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، لعبت دوراً في التقارب السياسي بين الجانبين. إذ تكثفت الاتصالات في ظل الأزمة بين تركيا وروسيا، على خلفية أسقاط طائرة روسية في الأجواء السورية، وتخوف تركيا من أن يعكس هذا على تزودها بالغاز الروسي. وفي حينه أشار وزير الاسكان الإسرائيلي أيوف غلانت إلى أن الاتفاق التركي الإسرائيلي يركز على أهداف أمنية واقتصادية هائلة. وأشار إلى أن حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط كانت ورقة مساومة هامة في المفاوضات وساعدت في التوصل إلى الاتفاق.

العلاقات لم تتوقف بل ازدهرت

ويقول السفير التركي في تل أبيب كمال أوكيم، في مقابلة تضمنتها المجلة، إن العلاقات السياسية بين الجانبين لم تتوقف، وكذا العلاقات الاقتصادية، بل ازدهرت، وما يثبت هذا أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين تضاعف تقريبا قبل عامين، إذ رأينا أن التبادل ارتفع من ١٥ مليار دولار، إلى حوالي ٥ مليارات دولار، وهذا يعد ذروة حتى الآن (أكد تقرير صادر عن معهد الصادرات الإسرائيلي أن حجم التبادل في العام ٢٠١٤ بلغ ١٥ مليار دولار).

ويتابع أوكيم قائلاً: صحيح أنه في العامين الأخيرين سجل التبادل التجاري تراجعاً إلى مستوى ١٣ مليار دولار، في كل واحد من العامين، إلا أن قسماً من هذا التراجع نابع من تغيير سعر صرف الدولار، وتراجع أسعار النفط، وأثر هذان الأمران بشكل كبير جداً على حجم التبادل، لأن قسماً كبيراً من الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا هي مواد وبضائع كيميائية، ومن منتجات النفط. ويقول السفير «إنني على ثقة بأن حجم التبادل سيستحسن ويعود إلى سابق مسواه، وحتى سيريد».

ويضيف السفير أوكيم قائلاً إن المبدأ المركزي الذي يوجهنا هو أننا نريد توسيع وتقوية العلاقات الاقتصادية في كل مجال ممكن، وأن لا نميز مجالاً عن مجال آخر. لدينا مخططات للتعاون في مجالات كثيرة، ومن بينها السياحة، والمشاركة في عطاءات حكومية وخدمات وغيرها.

ويقول أوكيم «إن رجال أعمال وشركات من تركيا متحمسون جداً لإيجاد الفرص الجديدة، للوصول إلى إسرائيل، والعمل فيها. ومنذ الآن توجد مشاريع كثيرة تنفذها شركات تركية في إسرائيل، مثل توسيع الموانئ، وبناء شبكات مواصلات، ومشاريع في مجال البناء السكني وغيرها، وأنا واثق من أن

أكدت كل التقارير الإسرائيلية على مدى السنوات الماضية أن التبادل التجاري التركي الإسرائيلي لم يتوقف في أي وقت حتى خلال «الأزمة» السياسية المعلقة بين الجانبين، منذ العام ٢٠٠٩ وحتى منتصف العام الماضي، حين تم توقيع اتفاق المصالحة بين الجانبين. وليس هذا فحسب، بل إنه خلال سنوات «الأزمة» سجل التبادل التجاري ذروة غير مسبوقة من حيث حجمه، لتكون تركيا الدولة الخامسة في العالم من حيث حجم الاستيراد من إسرائيل. ولكن الآن بدأ العد التنازلي من هذا التعاون بشكل علني أكثر، كما جاء على لسان السفير التركي الجديد في تل أبيب كمال أوكيم.

ووردت تصريحات أوكيم في مقابلة معه في مجلة خاصة أصدرها الجانب الإسرائيلي في «المجلس الاقتصادي والغرفة التجارية التركية الإسرائيلية» الذي مر على إقامته في مطلع العام الجاري ٢٥ عاماً. كما أكد عدد من المسؤولين الإسرائيليين في مجالات مختلفة على جودة العلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية، وكذا أن الجانبين بصدد التوصل إلى اتفاقيات، من شأنها أن تنقل التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي إلى مرحلة أكبر.

وكانت الأزمة المعلقة بين الجانبين الإسرائيلي والتركي، التي امتدت على مدى سبع سنوات، وتاجت بشكل خاص في العام ٢٠١٠، في أعقاب أسطول الحرية، قد انتهت باتفاق مشترك، تم التوقيع عليه في شهر حزيران ٢٠١٦. وينص على أن تدفع إسرائيل تعويضات لضحايا مجزرة أسطول الحرية، وضمان عدم محاكمة جنودها وضابطها، كما ينص الاتفاق الذي سيقوم إلى تعاون في قطاع الغاز على أن تنقل تركيا إلى قطاع غزة عبر سلطات الاحتلال «مساعات انسانية» غير محدودة، وقد أقر البرلمان التركي الاتفاق في وقت لاحق، بعد تأخير محدود بفعل محاولة الانقلاب الفاشلة، في صيف العام الماضي.

إلا أنه على الرغم من سحب سفيرى الجانبين، والكثير من السجلات السياسية على مر السنوات الأخيرة، فإن العلاقات الاقتصادية لم تتوقف، بل ازدهرت وتزايدت، بينما التراجعات كانت مرحلية، وكناشئ الأزمة الاقتصادية العالمية، فعلاً سجل العام ٢٠١٤ ذروة في التبادل التجاري بين الجانبين وبلغ ١٥ مليار دولار.

وحسب تقرير إسرائيلي فإن الصادرات إلى تركيا ارتفعت من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١٤ بما نسبته ٥٢٤٪، من ٣٤ مليون دولار إلى ما ١٥ مليار دولار، وفي حين أن الصادرات إلى تركيا شكلت في العام ٢٠١٠ ما نسبته ١٤٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، فقد شكلت في العام ٢٠١٤ ما نسبته ٤٪ من

هل تتناقض العنصرية مع «قيم» المجتمع الإسرائيلي حقا؟

بقلم: غاليا بونيه (*)

قبل مدة سمعت قصة شخصية من ممثل فلسطيني كان أحد نجوم مسلسل تلفزيوني إسرائيلي رائج قبل سنوات كثيرة. قال هذا الممثل إنه في أحد الأيام أوقفه رجل في الشارع وعانقه بانفعال وتقدير، ومن ثم سأله: «قل لي، كيف تستطيع التحدث بالعربية بهذه الصورة؟». فاجابه الممثل: «ماذا تعصد، أنا عربي!». عندها تخفف الرجل عنيه وقال: «أوه خسارة...». في هذه اللحظة قرر الممثل ألا يعمل في إسرائيل بعد ذلك.

تعالوا نتصور عالما مثاليا يحقق فيه الخطاب العام والبرامج التربوية والاجتماعية التي تحارب العنصرية النجاس. هل كان بمقدور هذا منزع الموقف المذكور؟ عندما نتحدث ونربي ضد العنصرية، ماذا نقصد؟ ما هو هذا الشيء السيء الذي يسمى

عنصرية ونريد تغييره؟

في موقع وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية كتب بخصوص اليوم العالمي لمحاربة العنصرية (الذي يصادف كل عام في يوم ٢١ آذار): «في السنوات الأخيرة نشهد ظاهرة متسعة من العنصرية في المجتمع الإسرائيلي، من سماتها علاقات من الكراهية، التمييز، النبذ، والتشهير بمجموعة ما بسبب لون البشرة، الطائفة أو الأصول. إن ظاهرة العنصرية تتناقض مع قيم ديمقراطية كالكرامة والمساواة. كما أنها تتجلى في أحيان كثيرة بمظاهر عنف صعبة». هذا التصريح يعكس التوجه السائد في المجتمع حول «ظاهرة العنصرية» التي يتم تصورها كما لو أنها ظاهرة خارج حدود المسموح والمقبول والمتبع وتتناقض مع القيم التي يركز عليها المجتمع.

ولكن هل تتناقض العنصرية مع قيمنا حقا؟

إن العنصرية هي نشئة اجتماعية تموضع الأبيض، وفي إسرائيل اليهودي أخضا، في رأس الهرم، مثلما يوضع النظام الأبوي الرجل، ومثلما تموضع الغيرية المغاير جنسياً في أسفل الهرم. وإذا ما فحصنا قيم المجتمع بحسب الأدلة، وليس بحسب التصريحات، لوجدنا أنه يحافظ على نظام اجتماعي عنصري واضح بدرجة كبيرة. والثقافة المهيمنة تعزز وتستنسخ هذا النظام بشكل يومي. بالإمكان الوقوف على ذلك من خلال التمعن في معايير الجمال والجودة: من يحصل على تمثيل في الحيز العام، بأية طريقة، ومن يغيب عنه؟ من تُدرّس قصته وتحكى ومن لا؟ من يحتل مكانا أكبر ومن يتم إقصاءه وإسكاته؟ من لديه الحق بأن يكون فرداً ومن يعتبر

دائماً وأبداً ممثلاً لمجموعة ما؟

إضافة إلى ذلك، هناك لدى المجتمع اليات تضمن الحفاظ على النظام الاجتماعي- بواسطة القوانين، الأنظمة، الإجراءات وغيرها- وبالإمكان رؤية نتائج هذه في كل الأجهزة: في التربية (من يحصل على شهادة "بجروت" كاملة ومن لا؟ من ينتسب لمساق التعليم النظري ومن للمهني؟ من يتواجد في الجامعات ومن لا؟)، في الصحة (من يعيش أكثر من الآخر؟ من معافى أكثر ومن مريض أكثر؟ من لديه متناولية للخدمات ومن لا؟)، في القضاء (من يعاقب بشكل مشدد ومن يحصل على تسهيلات وعلى عفواً من يجلس في السجن ومن لا؟)، في الشرطة (من يعتقلون بشكل يومي ومن لا يعتقلون؟)، في المساكن (من يسكن أين وبأية ظروف؟)، في الاقتصاد (من فقير ومن غني؟)، في السياسة (من يسيطر ويقرر في السياسة ومن لا؟) وما إلى ذلك. وإذا ما افترضنا أنه لا توجد من الناحية الجينية ميول طبيعية لدى أية مجموعة للإجرام، المرض وعدم النجاح، بإمكاننا أن نستنتج أن المجتمع خلق هرمية معينة، وأن كل الأنليات تعمل بصورة مدججة لكي تستبقي هذه الهرمية كما هي منعكسة في البرميطيات.

جميعنا- سواء كنا نربح أم نخسر من هذه الطريقة- ندوت هذه التشبته ونستمر في استنساخها واستبقاؤها غالبا من دون وعي أو قصد بأن هذا ما نقوم به، وعملية التذويت هذه عميقة لدرجة أنها تخلق أحكاما مسبقة تبدو طبيعية للغاية. كما أن المجتمع يوفر لنا مجموعة من التبريرات لوجود هذا النظام الاجتماعي. إن عبارة "هذا متبع في ثقافتكم" هي أكثر تبرير شائع، ولكن هناك تكتيكات أخرى للانكار واتهام الضحية، ولا تكفي قصص النجاح القليلة لإثبات إنصاف النظام القائم.

بهذه الطرق يكرس المجتمع نظاما اجتماعيا وحدودا تقرر من في الداخل ومن يقبى في الخارج، من في الأعلى ومن في الأسفل. من يشعر بالأمان في مكانه، يستطيع أن يتحدث عن قيم عليا دون أن يخاطر بمكانته ووضعه. أما من يتواجد على الحد بين الداخل والخارج، عليه أحيانا أن يحارب على مكانته، وأن يمسك الحدود بقوة كي يكون في الداخل. هذا الإمساك بالحدس ممكن أيضا من شجبه، يكون عنيفا وفظا وبشعا. ولكن إذا ما انشغلنا فقط في شجبه، ولم ننظر إلى من وما يحيمه، لن ندرح العنصرية بل سنقوم فقط بتغطيتها.

في معاينة المشكلة بهذه الطريقة تستدعي تعاملًا مختلفًا للغاية. فهي لا تشغل في وسم من هو عنصري وما هو المتصرف العنصري، ولا بالشجب وبترسيم حدود الخطاب. عوضاً عن ذلك، هي تستدعي استقراء عميقاً وتغييراً عميقاً للنظام الاجتماعي القائم، وتشجع التفكير النقدي الذي يكشف ويتحدى هذا النظام، مكاننا في داخله ومكانه في داخلنا، وتحثنا على أن نتصور كيف يبدو المجتمع غير العنصري، وماذا علينا وباستطاعتنا أن نفعل كي نخلق مجتمعاً من هذا النوع.

الموقف الذي وصفته في مستهل المقال لم ينطو على عمل عنيف أو متطرف، ولا على تمييز فظ. كانت هناك كلمتان فقط وعناق. بحسب التوجه الذي ينظر إلى العنصرية كظاهرة من مظاهر الكراهية، ليس هناك الكثير مما نفعله بهذا الموقف، في حين أن التوجه الذي يري في العنصرية نشئة اجتماعية يكشف الكثير وبإمكانه أن يكون نقطة انطلاق خصبة للتعلم والتغيير.

(*) استاذة جامعية إسرائيلية وزميلة في "مدرسة مندل للقيادة التربوية". المقال عن موقع "هوكوتس" (للسمعة الإلكترونية).

الكنيست ينهي دورة شتوية طغت عليها ثلاث «عواصف» سياسية!

كل واحدة من العواصف السياسية طرحت احتمال الانتخابات المبكرة ليتلاشى مع انتهاء كل أزمة قرار الانتخابات الأقوى

بيد تحالف المستوطنين "البيت اليهودي" * خيار بقاء الحكومة حتى انتهاء ولايتها القانونية في خريف ٢٠١٩ يبقى واردا*

كتب برهوم جرابيني:

انهى الكنيست الإسرائيلي الأسبوع الفائت الدورة الشتوية، بعد أن واصل تشريع سلسلة من القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، وأبرزها سن قانون البقارة النهائية يجيز نهب الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة في الضفة المحتلة ("قانون التسوية")، بهدف تثبيت عشرات البؤر الاستيطانية، وسن مشروع قانون البقارة التمهيدية يحظر آذان المساجد وبالذات آذان الفجر، إلى جانب سلسلة من القوانين الأخرى. كما أن الدورة الشتوية شهدت ثلاث عواصف كل واحدة منها قادت فورا إلى طرح احتمال اجراء انتخابات برلمانية مبكرة، إلا أنها تلاشت كلها.

وعلى الرغم من هذا، فإن احتمال الانتخابات المبكرة ما زال في الأجواء، إلا أن المقرر الأقوى بشأنها سيكون تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الرابع الأكبر من بين أحزاب الائتلاف من انتخابات كعده، وهذا صحيح، حتى وإن فاجأ بنيامين نتنياهو الحلبة السياسية مجددا بقرار حل الحكومة الحالية والتوجه إلى انتخابات مبكرة. وبموازاة ذلك، فإن احتمال بقاء هذه الحكومة حتى انقضاء مدتها القانونية في خريف العام ٢٠١٩ ما يزال واردا.

العواصف!

كانت العاصفة الأولى حول شبهات الفساد ضد بنيامين نتنياهو وزوجته، التي تفجرت في الشهر الأخير من العام الماضي، وما تزال التحقيقات جارية بشأنها، وقد تنضم لها تحقيقات أخرى.

والعاصفة الثانية دارت حول اخلاء البؤرة الاستيطانية "عمونه"، ومعها قانون نهب الأراضي الفلسطينية في الضفة، المسمى "قانون التسوية". فقد طالب تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي" بأن تسن الحكومة الحالية قوانين لنصم الكتل الاستيطان إلى ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" مستغلين بدء ولاية الرئيس دونالد ترامب. إلا أن هذه العاصفة تلاشت بعد أن أقر نتنياهو اقامة مستوطنة جديدة، وهو القرار الذي صدر رسميا في الأسبوع الماضي، وثانيا، بثت إدارة الرئيس ترامب، بعد أيام من بدء عمله، رسائل للحكومة الإسرائيلية من شأنها أن تخفف سقف التوقعات، الذي كان لدى أحزاب المستوطنين بشأن الاستيطان ومستقبل الحل، على الرغم من كل التقارب إلى درجة الانصاف في مواقف البيت الأبيض من سياسة اليمين الإسرائيلي الأكثر تشددا.

أما العاصفة الثالثة والأخيرة، فقد دارت حول هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني الجديدة، التي من المفترض أن تبدأ عملها في نهاية الشهر الجاري. فقد عاد نتنياهو وطلب مجددا إلغاء الهيئة الجديدة والبقاء على القديمة، بعد أن لمس أن هيكلية الهيئة الجديدة، من حيث طواقم الصف الاول من العاملين، وخاصة أولئك الذين سيسيرون على الميكروفون، لا يروقون لنتنياهو شخصيا. وهذا كلام ورد في تقارير صحافية عديدة، ولكن ثبتت صحته في شكل انتهاء الأزمة، التي دارت بين نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون، والتي هدد خلالها نتنياهو طيلة الوقت بالتوجه إلى انتخابات برلمانية.

وقد انتهت هذه الأزمة بالتوصل إلى حل، يقضي بإخراج البرامج الاخبارية، وضمها نشرات الاخبار، واللقاءات مع السياسيين، من عمل السلطة الجديدة، وتشكيل اطار جديد يديره أحد المقربين من نتنياهو.

وتشير استطلاعات الرأي في الأشهر الأخيرة، ولكن بالذات في الشهرين الأخيرين، إلى أن حزب "الليكود" بقيادة نتنياهو سيخسر خمسة مقاعد أو أكثر من المقاعد الـ ٣٠ التي له حاليا. بينما سيفوز حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل) من ١١ مقعدا اليوم إلى ما بين ٢٤ وحتى ٣٦ مقعدا، وفي عدد من استطلاعات الرأي تبوأ هذا الحزب صدارة النتائج، دون أي تفسير منطقي لهذه النتيجة.

أما بشأن أحزاب الائتلاف الحالي، فإن جميع الأحزاب ستسخر أو تحافظ على مقاعدها، باستثناء تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي له حاليا ٨ مقاعد، وقد يرتفع إلى ١٢ وحتى ١٣ مقعدا.

لكن صدارة النتائج وحدها لا تكفي، بل على الحزب الفائز أن يكون قادرا على تشكيل الحكومة التالية، وحسب نتائج استطلاعات الرأي ككل، فإنه حتى لو حل "الليكود" ثانيا، وبفارق صغير عن "يوجد مستقبل"، فسيظل وحده القادر على تشكيل الحكومة التالية، لأن "يوجد مستقبل"، لن يجد أكثرية برلمانية تدعمه.

يبقى السؤال، أي من الأحزاب يعني بانتخابات مبكرة؟

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه هنا.

"الليكود"

مع تفجر قضية شبهات الفساد ضد بنيامين نتنياهو سرت أحاديث عن أن نتنياهو قد يبادر إلى انتخابات مبكرة، كي يوقف هذه التحقيقات، إلا أن كل المحللين أجمعوا على أن خطوة كعده ستكون صرية مرتدة على نتنياهو وتعرق وطرته في شبهات الفساد، وفي المقابل، فإن الحديث عن انتهاء الحياة السياسية لنتنياهو كان سابقا لأوانه، لأن شبهات الفساد قد يتم حسمها بعد فترة طويلة جدا، وليس بالضرورة أن تنتهي بلوائح اتهام.

وكذا حينما جُز نتنياهو قضية هيئة البث، فقد تم اتهامه أنه على سيستغل هذه القضية كدرعية، بينما السبب الأقوى لديه هو شبهات

الفساد. ما يعني أن هناك انطبعا بأن نتنياهو معني بانتخابات مبكرة، ولكن ليس بالضرورة سيكون الرابع فيها. فحسب استطلاعات الرأي، كما ذكر هنا، سيخسر الليكود بعضا من مقاعده الـ ٣٠، ما يعني أن نتنياهو سيواجه مشكلة أصعب لدى تشكيل حكومة بعد انتخابات، وسيكون فيها أضعف مما هو الآن. ولهذا يسأل السؤال، لماذا نتنياهو معني حقا، حسب ما ينشر، بانتخابات مبكرة سيخرج منها ضعيفا، مقارنة مع وضعيته اليوم؟

كذلك في حال بادر نتنياهو فعلا إلى انتخابات مبكرة، سيكون أمام مسائلة الجمهور الواسع، حول الحاجة لانتخابات مبكرة، في الوقت الذي يظهر فيه ثبات الائتلاف، وأن الموازنة العامة مقررة حتى نهاية العام ٢٠١٨، ما يدل على ثبات اقتصادي ومالي للحكومة الحالية، وسيكون رد نتنياهو ضعيفا، فيما لو بادر فعلا لانتخابات كعده.

"البيت اليهودي"

كما ذكر، فإن تحالف أحزاب المستوطنين، "البيت اليهودي"، هو الرابع الوحيد من ضمن أحزاب الائتلاف الحاكم، في ما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة، فإن المقاعد الأربعة أو الخمسة الإضافية التي تتوقع له استطلاعات الرأي أن يحققها في الانتخابات، ستعزز من قوته أكثر مما هي الآن، خاصة وأنه يدرك أنه في كل الأحوال سيكون خياره حزب "الليكود" لتشكيل حكومة ما بعد الانتخابات.

ولهذا فإن صاحب القرار الأقوى لحل الحكومة الحالية والتوجه إلى انتخابات هو "البيت اليهودي". وعلى الرغم من هذا، فإنه لا يمكن تجاهل أن هذا التحالف وخاصة رئيسه وزير التعليم نفتالي بينيت، مثل حيتان المال الداعمين لشخص بينيت، لا يرى ضرورة للتوجه إلى انتخابات مبكرة، كما أن القاعدة الجماهيرية الأساسية لهذا التحالف، المؤلفة من المستوطنين وتيارهم المتفعل في البلديات الإسرائيلية، لا ترى حاجة لانتخابات مبكرة، تنهي الحكومة الأفضل للمستوطنين واليمين المتطرف.

"يوجد مستقبل"

السؤال الأكثر حيرة للمراقبين والمحليلين هو سر هذه القوة التي تتوقعها استطلاعات الرأي لحزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل)، بزعامة النائب يائير لبيد، الذي تتوقع له استطلاعات الرأي أن يفوز من ١١ مقعدا اليوم، إلى ما بين ٢٤ وحتى ٣٦ مقعدا، ويحتل الصدارة. فهذا حزب أسسه شخص لبيد، دون هيكلية حزبية واضحة، بل هو حزب محكوم أساسا بقرار لبيد ذاته، وحصل في انتخابات ٢٠١٣ على ١٩ مقعدا، وانهار إلى مستوى ١١ مقعدا بعد عامين، في انتخابات ٢٠١٥.

وهذا الحزب لا يبدي تميزا وهو في صفوف المعارضة، بل يزيد من حين إلى آخر منافسته لليمين المتشدد، وهذا ينعكس في شكل خطابه، وفي أدائه في مسلسل القوانين العنصرية، والداعمة للاحتلال والاستيطان. ولهذا فإن الأصوات التي يحصل عليها في استطلاعات الرأي، هي أصوات احتجاج وياس من القوى السياسية القائمة، وبالذات من تحالف "المعسكر الصهيوني"، الذي سنأتي عليه، وليس من منطلق التميز في مواقفه، أو لكونه بديلا للحكم القائم.

"المعسكر الصهيوني"

تحالف "المعسكر الصهيوني" المؤلف من حزب "العمل" وحزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، يواجه أزمة غير مسبوقة في استطلاعات الرأي، التي تجمع كلها في العام الأخير على تلقية ضربة قاصمة، قد تؤدي إلى شبه انهيار لحزب "العمل" التاريخي، إذا ما تحققت. فقد أجمعت استطلاعات الشهرين الأخيرين على أن هذا التحالف سيحصل على ١١ مقعدا في حال جرت الانتخابات في هذه المرحلة. وهو درك لم يصله حزب "العمل" وحده، فكيف مع تحالف.

ولا يمكن تفسير سبب هذا الانهيار، خاصة وأن كل تحليلات الاستطلاعات تحدثت عن أن الأصوات التي يخسرها "المعسكر" تتجه إلى "يوجد مستقبل". وهذا ما يزيد من علامات الاستفهام حول هذا الجرف. فإذا كان التفسير هو التحولات نحو اليمين أكثر في تحالف "المعسكر الصهيوني"، فإن "يوجد مستقبل" ليس العنوان، كما أسلفنا وقتنا هنا، لأن هذا الحزب، وخاصة رئيسه، غارق في المنافسة على مواقف اليمين المتشدد.

وليس من المستبعد أن استطلاعات الرأي خلقت أجواء ضد هذا التحالف، ولكن من السابق لأوانه حسم مصير حزب "العمل" و"المعسكر الصهيوني" ككل. لأن حزب "العمل" ما زال قائما بتنظيمه ومؤسسته، وهذا ما سيلعب دورا في لجم الانهيار في الانتخابات المقبلة. ولكن في كل الأحوال فإن حزب "العمل" حسم أمره منذ سنوات، بأنه بعيد جدا عن احتمال تبوء الصدارة في الانتخابات البرلمانية، أو أن يكون بمقدوره قيادة حكومة في المستقبل المنظور.

"كولانو"

حزب "كولانو" (كلنا) الذي له ١٠ مقاعد، وأسسه من بات وزيراً للمالية موشيه كحلون، المنشق عن حزب "الليكود"، بدأ يفقد من قوته البرلمانية في استطلاعات الرأي منذ الاستطلاعات الأولى التي بدأت تصدر بعد الانتخابات البرلمانية قبل عامين. وهي الحال ذاتها التي كانت لحزب "يش عتيد"

(يوجد مستقبل) قبل أربع سنوات. وهذه ظاهرة ترافق أحزاب "الفقاعة" التي تظهر حياة قبل الانتخابات البرلمانية، ولا تعفر طويلا.

وكما يبدو فإن نتيجة "كولانو" مرتبطة أيضا بالسياسة الاقتصادية، وبالسقف العالي الذي طرحه كحلون، خلال المعركة الانتخابية. فقد ساهم في نتيجة هذا الحزب ما أقدم عليه كحلون حينما كان وزيرا للاتصالات في الحكومة ما قبل السابقة، من تغييرات في أنظمة شركات الهواتف الخليوية، ما أدى إلى خفض أسعارها للمستهلك بنسبة تجاوزت ٦٠٪. إلا أن ما سمي في حينه "ثورة"، انعكست بشكل مباشر على جيب المواطن، لم يلمسها المواطنون في العامين الأخيرين، في السياسة الاقتصادية القائمة التي وأصلت سياسة نتنياهو.

وما من شك في أن كحلون لن يكون معنياً بانتخابات مبكرة، في ظل استطلاعات باتت تبلور رأيا عاما لكثرتها، تشير إلى أنه حزب يتقلص ومعه تأثيره.

"يسرائيل بيتينو"

حزب "يسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا)، بزعامة وزير الدفاع أفغدور لبيرمان، هو الحزب الذي كسر معادلات "حزب الرجل الواحد"، وما زال على الساحة البرلمانية منذ ١٨ عاما، رغم أنه خسر في الانتخابات الأخيرة، ٦٠٪ من قوته البرلمانية التي حققها في انتخابات ٢٠٠٦، حينما وصل إلى ١٥ مقعدا، بينما حقق في الانتخابات الأخيرة ٦ مقاعد. وهذا يعد انجازا، إذ حافظ على تمثيل برلماني، على الرغم من شبهات الفساد التي لاحتته ولاحقت حزبه. ويُعد "يسرائيل بيتينو" من ضمن الأحزاب غير المعنية بانتخابات مبكرة، خاصة وأن استطلاعات الرأي تتوقع أن يحافظ الحزب على قوته، وربما يضيف مقعدا.

كتلتا "الحريديم"

كتلتا المتدينين المترمتين "الحريديم"، و"شاس" لليهود الشرقيين (٧ مقاعد)، و"يهדות هوراة" لليهود الغربيين "الأشكناز" (٦ مقاعد)، هما أيضا من ضمن الكتل غير المعنية بانتخابات مبكرة، خاصة وأن الحكومة الحالية كافية لهما لإعادة كافة الميزات والامتيازات التي تمتعتا بها من قبل، وحتى زادت: إلى جانب إلغاء فعلي للقانون الذي يفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبان جمهورهما، والذي أقر في الحكومة السابقة. ولهذا فإن الكتلتين ستكونان معنيتين بسحب كل قبيل انتخابات مبكرة، على الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى ثبات ما في نتيجتهما في الانتخابات السابقة، علما أن "شاس" فقدت ٤ مقاعد من قوتها بفعل انشقاق في الحركة قاده الرئيس السابق ايلي يشاري، وانترع من الحركة مقعدين، فيما ذهب مقعدان آخران لحزب "كولانو"، بزعامة اليهودي الشرقي موشيه كحلون، الذي يتم عرضه كمن هو ابن الأحياء الفقيرة لليهود الشرقيين. ولكن احتمال أن تسترد "شاس" بعضا من قوتها قائم في الانتخابات المقبلة، في حال حصلت على قسم من خسارة مقاعد متوقعة لحزب "كولانو"، وفي حال لم تخض الانتخابات القائمة المنشقة عن "شاس".

"القائمة المشتركة" و"ميرتس"

في ما يخص كتلتي "القائمة المشتركة"، و"ميرتس"، فكونهما في صفوف المعارضة، ككتل المعارضة الأخرى، من حيث أن تؤيدا التوجه إلى انتخابات مبكرة، في أي وقت وفي أي ظرف، أما من حيث الحسابات الانتخابية، فإنه على الرغم من أجواء التحريض في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وجهات معينة في داخل المجتمع العربي، التي تدعي أن الجمهور العربي يتعد عن "القائمة المشتركة"، وأن "القائمة" فقدت من شعبيتها. إلا أن كل استطلاعات الرأي التي تنشرها وسائل الإعلام ذاتها، تبين أن "القائمة" ستحافظ على قوتها البرلمانية، ١٣ مقعدا، في ما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة.

لكن هذه النتيجة تحكمها عدة عوامل، أولها الحفاظ على وحدتها حاليا، وأيضا خلال المفاوضات لإعادة تركيبها قبل الانتخابات المقبلة، إذ أن احتمال شقها إلى كتلتين وارد، وبالأساس احتمال أن يسعى واحد من مركبات القائمة لتجنيد جهات من خارج الأحزاب الأربعة لتشكيل قائمة موازية، ومحاولة كعده ظهرت في خضم المفاوضات لتشكيل القائمة المشتركة، ولم تخرج إلى النور، وقد تكون مناوره لرفع أسهم هذا الطرف أو ذلك.

كذلك فإن احتمال أن تزد القائمة المشتركة من قوتها، على الأقل بمقعد واحد على الأقل، هو أيضا وارد، وهذا بفعل التكاثر الطبيعي للجماهير الفلسطينية، وأيضا في حال حصل تراجع إضافي في الأصوات التي تتجه إلى الأحزاب الصهيونية.

أما بخصوص حركة "ميرتس"، فإن استطلاعات الرأي تبقيها أيضا على ذات النتيجة، ٥ مقاعد، علما أن المقعد الخامس حققته الكتلة بفعل اتفاق فائض الأصوات مع قائمة "المعسكر الصهيوني"، وهناك قلة من استطلاعات الرأي تمنح "ميرتس" أحيانا مقعدا اضافيا.

ونشير هنا إلى أن كتلة "القائمة المشتركة" أساسا، وأيضا كتلة "ميرتس"، هما خارج معادلات تركيبة أي حكومة بعد الانتخابات المقبلة، ف"ميرتس" من الممكن أن تكون شريكة فقط لحزب "العمل"، الذي سقط في السنوات الأخيرة من احتمالات أن يشكل حكومة إسرائيلية جديدة. ولهذا فإن كل مقعد اضافي لأي من الكتلتين سيكون مقعدا ذا تأثير، لأنه يحدد أكثر مجال مناورات تشكيل أي حكومة مقبلة.



تقرير «مدار» الاستراتيجي

2017

المنشأ الاسرائيلي ٢٠١٦

تحرير: هندية غانم

طاقم البحث:

عاطف أبو سيف، انطون شلحت، مهذب مصطفى، عاصي أطرش، جبيل صالح، همت زعبي

الآن في المكتبات

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقفاننا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

